وَثيقة هرتسليا

توصيات مؤتمر «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»

ترجمة وتقديم: أنطون شلحت

وَثيقة هرتسليا

* تراكمت في الفترة الأخيرة، اشارات عديدة، تؤكد أنه ما من موضوع راهن يحتشد حوله «إجماع قومي إسرائيلي» أكثر من موضوع المحافظة على «الطابع اليهودي ـ الصهيوني» لدولة إسرائيل.

وبات هذا «الاجماع»، مع استمرار «انتفاضة الأقصى» وامتدادها ولو إلى حين، إلى الجماهير الفلسطينية داخل تخوم «الخط الأخضر»، يؤجّج حديثاً متواتراً حول ما يسمى بـ«الخطر الديمغرافي» الذي يشكله العرب الفلسطينيون على طابع اسرائيل السالف، بين أوساط اليمين واليمين المتطرف، ولكن أيضاً بين أوساط يهودية محسوبة على «اليسار الإسرائيلي».

وبلغت ذروة هذا الحديث في ما عُرف باسم «مؤتمر هرتسليا»، الذي عقد في الفترة ما بين ١٩ و ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠، وصدرت عنه وثيقة جرى تعميمها في أواسط آذار الماضي (٢٠٠١) ضمن كراسة خاصة.

وتم تسليم هذه الكراسة من جانب القيمين على المؤتمر، في طقس احتفالي، إلى الرئيس الإسرائيلي موشيه قصّاب، مما يعزّز الاعتقاد بأن القصد من وراء ذلك هو أن يلقي قصاب بثقله (الكبير نوعياً مع وجود حكومة اسرائيلية يتزعمها حزبه الأصلي) من أجل وضع ما تنص عليه موضع التطبيق العملي.

تحمل الكراسة عنوان المؤتمر وهو «ميزان المناعة والأمن القومي ـ اتجاهات لسياسة عامة».

وباعتراف الصحافي يئير شيلغ في صحيفة «هآرتس» فإن اليمين الاسرائيلي المتطرف ما كان في مقدرته أن يصوغ توصيات تعكس فكره البهيمي الجامح بأفضل مما صاغتها هذه الكراسة.

وثيقة هرتسليا

ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي

ترجمة وتقديم :
أنطون شلحت

سلسلة أوراق إسرائيلية (٤)

يحررها : **محمد حمزة غنايم**

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٠١

تصدر هذه السلسلة عن :

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون : ٢٩٦٦٢٠١

فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ – ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين

ص.ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢)- فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail:info@al-ayyam.com

مقدمة

إشارات في تسويغ «الترانسفير» القادم

* تراكمت في الفترة الأخيرة، اشارات عديدة، تؤكد أنه ما من موضوع راهن يحتشد حوله «إجماع قومي إسرائيلي» أكثر من موضوع المحافظة على «الطابع اليهودي ـ الصهيوني» لدولة إسرائيل.

وبات هذا «الاجماع»، مع استمرار «انتفاضة الأقصى» وامتدادها ولو إلى حين، إلى الجماهير الفلسطينية داخل تخوم «الخط الأخضر»، يؤجّج حديثاً متواتراً حول ما يسمى بـ«الخطر الديمغرافي» الذي يشكله العرب الفلسطينيون على طابع اسرائيل السالف، بين أوساط اليمين واليمين المتطرف، ولكن أيضاً بين أوساط يهودية محسوبة على «اليسار الإسرائيلي».

سنغوص في هذه المقدمة، بقدر مناسب من التفصيل، في كيفية تفكير النخب اليهودية في اسرائيل، السياسية والأمنية والأكاديمية، بشأن المواقف من التسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي، وفي موقفها الفظيع مما يجري اعتباره «خطراً ديمغرافياً».

١ ـ «وثيقة هرتسليا»

بلغت ذروة هذا الجدل في ما عُرف باسم «مؤتمر هرتسليا»، الذي عقد في الفترة ما بين ١٩ و ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠، وصدرت عنه وثيقة جرى تعميمها في أواسط آذار الماضي (٢٠٠١) ضمن

كراسة خاصة.

وتم تسليم هذه الكراسة من جانب القيمين على المؤتمر، في طقس احتفالي، إلى رئيس الدولة موشيه قصّاب، مما يعزّز الاعتقاد بأن القصد من وراء ذلك هو أن يلقي قصاب بثقله (الكبير نوعياً مع وجود حكومة اسرائيلية يتزعمها حزبه الأصلي) من أجل وضع ما تنص عليه موضع التطبيق العملي.

تحمل الكراسة عنوان المؤتمر وهو «ميزان المناعة والأمن القومي ـ اتجاهات لسياسة عامة».

وباعتراف الصحافي يئير شيلغ في صحيفة «هآرتس» (٢٣/٣/٢٠٠١) فإن اليمين الاسرائيلي المتطرف ما كان في مقدرته أن يصوغ توصيات تعكس فكره البهيمي الجامح بأفضل مما صاغتها هذه الكراسة.

وقد ورد اعترافه هذا في سياق مقالة ظهرت تحت عنوان «الحذر، عرب!» تضمنت استعراضاً اضافياً للوثيقة، وتصريحات خاصة أدلى بها على مسامعه رئيس المؤتمر، د. عوزي أراد، الذي أشغل سابقاً منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو.

وإليكم ترجمة لمقاطع واسعة من هذه المقالة، التي لا يمكن إغفال ما تشفّ عنه من تبيان للإشارات التي سبق ذكرها:

عقد مؤخراً في «المركز متعدد المجالات» في هرتسليا مؤتمر كبير عنوانه «ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل». وقد بادرت الى عقده شخصيات بارزة في القيادة الأمنية وفي النخبة الأكاديمية في إسرائيل، من بينهم رؤساء «الموساد»، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكري يتسحاق حوفي، ومئير عميت وشبتاي شفيط، والسفير زلمان شوڤال والبروفيسوران حاييم هراري وايهود شبرنتساك. وكان المحاضرون فيه من أبرز الوجوه في المؤسسة السياسية والأمنية والأكاديمية. ومثلهم كل من حضر المؤتمر، الذين بلغ عددهم ثلاثمائة شخص.

وطبقاً لما يقول د. عوزي أراد، رئيس المؤتمر، وروحه النابضة، ولولب الحركة الواقف وراءه (وقد أشغل سابقاً منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو)، فإن الذي «لم

يتواجد هناك كأنه غير محسوب في عداد القيادة الإسرائيلية العليا».

بعد المؤتمر بلور منظموه الأفكار التي طرحوها فيه ضمن وثيقة واحدة، فيها توصيات في مجالات متعددة، مثل: الأهمية الاستراتيجية ليهود «الدياسبورا»(الشتات)، أهمية التربية والتعليم والبحث التكنولوجي، التشديد على استراتيجية الردع وليس الدفاع فقط، وغير ذلك.

والكراسة التي تضم الوثيقة، والمعنونة بـ«ميزان المناعة والأمن القومي ـ اتجاهات لسياسة عامة» جرى تسليمها في طقس احتفالي الى رئيس الدولة، موشيه قصّاب.. وثيقة مذهلة. وهي في مجموعة من توصياتها، وربما في روحها العامة أيضاً، تتناسب تماماً مع مقاربة اليمين المتطرف.

تعير الوثيقة وزناً كبيراً للتهديد الديمغرافي على اسرائيل اليهودية، من جانب الجماهير الفلسطينية في المناطق (الضفة والقطاع) ومن جانب عرب اسرائيل. وجاء فيها: «نسبة الولادة في أوساط المسلمين في اسرائيل (٤,٦ مولود للمرأة) تكاد تكون مضاعفة لنسبة الولادة عند اليهود في اسرائيل (٢,٦ مولود للمرأة)... وحالياً فإن واحداً من كل خمسة مواطنين اسرائيليين بالتقريب هو عربي مسلم. وخلال السنوات العشرين المقبلة تصبح النسبة واحداً لكل ثلاثة».

ولا تقف الوثيقة على الدلالة الأمنية الخطيرة لهذا المعطى فحسب، وانما أيضاً على دلالته في كل ما يتعلق بهوية إسرائيل كدولة يهودية ـ صهيونية، وكذلك على دلالته الاقتصادية: «للوسط العربي الآخذ في التزايد في إسرائيل خصائص اجتماعية ـ اقتصادية تجعله حجر الرحى في نمو اسرائيل ورفاهيتها. وذلك لأن نسبة المشاركة في قوة العمل، في أوساط الجماهير العربية، هي نسبة متدنية (نساء وأولاد)... في المقابل تستهلك الجماهير العربية خدمات عامة (مخصصات تحويل، مخصصات رفاه، تعليم وصحة) بقدر يفوق، بصورة كبيرة، حصتها النسبية من السكان».

وفي الوثيقة أيضاً توصيات ذات دلالة: سياسة تشجيع أسر مؤلفة من ٣ – ٤ أولاد «من خلال ابطال مخصصات التحويل الى العائلات كثيرة الأولاد»، توزيع السكان اليهود «في مناطق اشكالية من ناحية ديمغرافية، بالأخص في الجليل ومرج ابن عامر والنقب، وذلك من أجل الحؤول دون نشوء

تواصل اقليمي لأكثرية عربية يقطع أوصال اسرائيل»، تبادل مجموعات سكانية بين اسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة (التي لا تعارض الوثيقة قيامها)، شمل مجموعات استيطان يهودية محاذية للخط الأخضر من جهته الشرقية في تخوم اسرائيل، مقابل نقل مجموعات سكانية عربية (أجزاء من «المثلث الصغير» والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي) الى السيادة الفلسطينية.

كذلك توصي الوثيقة «بدراسة منح عرب دولة اسرائيل امكانية الاختيار بين المواطنة الكاملة في دولة اسرائيل وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حقوق مقيم دائم في البلاد».

ومن أجل «موازنة» الوزن الانتخابي للصوت العربي أيضاً، توصي بتمكين المواطنين الاسرائيليين، الذين يعيشون في الخارج، من المشاركة في الانتخابات دون الحاجة لقدومهم الى اسرائيل.

تشير الوثيقة أيضاً إلى أن الزيادة الطبيعية للجماهير الفلسطينية في «المناطق» أعلى بكثير من مثيلتها لدى عرب اسرائيل. ويشدد عوزي اراد على أن الزيادة الطبيعية في قطاع غزة هي الأعلى في العالم: (٤,٤) بالمئة سنوياً.

تقول الوثيقة إن الأوضاع الاقتصادية للجماهير الفلسطينية هي في غاية السوء منذ ما قبل الانتفاضة أيضاً: منذ توقيع اتفاق أوسلو حصل انخفاض بنسبة (٢٠) بالمئة في الناتج القومي الخام للفرد الواحد. والمشكلة متفاقمة على وجه الخصوص في قطاع غزة. وجميع هذه العوامل، حسبما يشير كتبة الوثيقة، تضاعف الميل للانتقال القانوني الى اسرائيل (بواسطة لمّ شمل العائلات جاء الى اسرائيل منذ ١٩٦٧ حوالي ١٠٠ الف عربي) أو حتى الانتقال غير القانوني.

يقترح كتبة الوثيقة مواجهة هذه المشاكل، ضمن أشياء أخرى، بواسطة طريقة تعيد الى الأذهان، وان بصورة غير معلنة تماماً فكرة «الترانسفير»: «ستكون هناك حاجة لايجاد مخرج غير موجود في دولة اسرائيل (ربما الى الشرق من الأردن) بالنسبة للجماهير الفلسطينية في المناطق - إذا لم تلجم هذه الجماهير وتيرة زيادتها الطبيعية». كذلك توصي الوثيقة المجتمع الدولي بأن يشترط مساعداته للسلطة الفلسطينية بتبني سياسة تقليص الولادة «حسبما جرى تطبيق ذلك حيال مصر». وأشير في الوثيقة

أيضاً الى أنه في أعقاب هذه المعطيات فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين من أصقاع العالم العربي الى مناطق السلطة الفلسطينية ـ بدون الكلام عن إسرائيل ـ ستكرّس وضعية اللجوء التي يعيشونها.

« الترانسفير هو مصطلح عنيف »، يقول أراد، ويضيف: « لقد قرر الفلسطينيون ان يستأثروا بنسبة الزيادة الطبيعية الأعلى في العالم، رغم افتقارهم الى الوسائل اللازمة لذلك، وهم محشورون في بقع أرض مزدحمة. فما الذي ينبغي أن يفعله مَنْ يبغون مصلحتهم بالذات؟. ان بقاءهم في قطاع غزة يحكم عليهم بالتخلف. لكن إذا كان نقلهم من غزة باطلاً ومرفوضاً لمجرد أن ذلك يبدو أشبه بالترانسفير، فإن هذا يعني عملياً ان قدرهم المحتوم هو البقاء في معسكر اعتقال. هل ينبغي رفض حلّ انساني فقط لمجرد كونه يتراءى للبعض شبيهاً بالترانسفير؟ ».

هل الاقتراح بنقل عرب اسرائيل المحاذين للخط الأخضر الى السيادة الفلسطينية سيتم تنفيذه قسراً؟.

يقول أراد: « في دولة ديمقراطية، الأغلبية حرّة في ترسيم حدود الدولة، وكما أن الأغلبية حرّة في أن تقرر انسحاباً من مناطق معينة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية ـ أ. ش)، فإنها حرّة كذلك في أن تقرر التنازل عن السيادة على مجموعات سكانية عربية. ولهذا، إذا تم تنفيذ الأمر بوسائل ديمقراطية مقبولة وربما حتى بقرار ذي أغلبية ساحقة (أغلبية ثلثي الأصوات ـ أ. ش) عبر تعويض الجماهير قيد الحديث، فلا أرى أية غضاضة في ذلك. يمكن أن يُقترح على أولئك الراغبين بأن يبقوا مواطني اسرائيل الانتقال الى منطقة أخرى في الدولة، لكن ليس في مقدورهم أن يفرضوا على الدولة في الآن ذاته أن يبقوا في أم الفحم وأن تبقى أم الفحم ضمن السيادة الاسرائيلية ».

في القسم الاقتصادي من الوثيقة ثمة أيضاً توصية هي موضع خلاف.

يوجد في اسرائيل ـ تقول الوثيقة ـ جمهوران مختلفان: أربعة ملايين إنسان يعيشون كمجتمع غربي ـ تكنولوجي مقابل مليوني إنسان (عرب وحريديم وعمال أجانب) يعيشون كمجتمع من العالم الثالث. و « التشريع الاجتماعي في اسرائيل يؤدي الى تشجيع الزيادة الطبيعية للجماهير غير

الصهيونية عن طريق نقل موارد من الجماهير الصهيونية».

تشير الوثيقة الى الحاجة لسدّ الفجوات بين الجمهورين، الأمر الذي يتطلب استثمارات طائلة في تعليم وصحة ورفاهية الفئات الضعيفة. «في موازاة ذلك فإنه من أجل حفظ التفوق النوعي، وتجهيز البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، ينبغي استثمار موارد طائلة في تطوير وتحسين جهاز التعليم لدى الفئات القوية، وكذلك تحسين البنى التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصال».

وبسبب محدودية الموارد ـ تتابع الوثيقة ـ «فمن غير الممكن مواصلة الاستثمار في المجالين ـ سد الفجوات والتقدم النوعي ـ في الوقت ذاته. وتبعاً لذلك ينبغي اعطاء أفضلية للتقدم النوعي».

بكلمات بسيطة: تفضيل تقدّم الفئات القوية على سدّ الفجوات بين هذه الفئات وبين الفئات الضعيفة. ومع ذلك توصي الوثيقة باستثمار موارد طائلة في التعليم التكنولوجي والعلمي لأولاد اسرائيل كافة، الى درجة منح حاسوب متنقل لكل طالب.

هل التقليل من شأن سدّ الفجوات الاجتماعية لن يمسّ الفئات الضعيفة فقط، وإنما أيضاً يمسّ غاية التضامن الاجتماعي؟.

عوزي أراد يطمئننا: «الفجوات الاجتماعية القائمة لا تمس بمستوى التجند القومي. ما من اثبات على أن الفئات الضعيفة أقل تجنداً، من ناحية قومية من الفئات القوية. وإذا كانت هناك حاجة لجسر الفجوات الاجتماعية فإنها ناجمة عن اعتبارات مرتبطة بالعدالة وليس عن اعتبارات مرتبطة بالتضامن القومي.

ويحذر أراد ان يرى في «مؤتمر هرتسليا» مؤسسة للفكر المحافظ في إسرائيل: «أسمعت في المؤتمر مواقف مختلفة.. وقد ركزنا منها التوصيات التي تلائم الفكر السائد. ربما يتناسب اتجاهنا مع روح السياسة الخارجية والأمنية «المحافظة»، الأكثر تشككاً، لكننا نتحدث عن تداخل قوي من جانب الحكم المركزي في الاقتصاد والمجتمع من أجل دفع الأهداف القومية الى الأمام، وهذا يتناقض مع

موقف المحافظين التقليديين. مفهوم «محافظ» يوحي بالجمود. لكن، نحن نسعى الى التعبير عن موقف معاكس: لا حاجة لليأس مما هو قائم والاكتفاء بالتفكير أنه في السيرورات الموجودة، فإن انهيار اسرائيل هي قضاء محتوم، وذلك لأن ثمة أشياء كثيرة يمكن فعلها ومصيرنا في أيدينا في نهاية المطاف. وهذا بالتأكيد تفكير متفائل».

٢ـ شلومو غزيت: لا بُدّ من نظام طوارئ (دكتاتوري)

في الأسبوع نفسه من آذار ٢٠٠١، الذي ظهرت فيه مقالة «يئير شيلغ» السالفة، عقد المؤتمر الصهيوني والوكالة اليهودية مؤتمراً في «معاليه هحميشاه» قرب القدس بمشاركة كبار الشخصيات الاسرائيلية والصهيونية المسؤولة في شتى الميادين. وقدّم الجنرال (احتياط) شلومو غزيت، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق، مداخلة حول «الخطر الديمغرافي» استهلها بالتحذير أن «اسرائيل أمة في وضعية احتضار، وتحتاج الى حكم دكتاتوري لعدة سنوات».

وعزا غزيت «وضعية الاحتضار» إلى التغيرات المرتقبة في «الميزان الديمغرافي» والتي تهدد بأن يصبح اليهود أقلية.

وقال: «من غير المنتظر المحافظة على الأغلبية اليهودية على المدى البعيد، وذلك في ضوء وتيرة الزيادة الطبيعية في الوسط العربي، الأعلى كثيراً مما هي عليه في الوسط اليهودي. ولذا فإن الخطر الديمغرافي هو الأشد ضراوة من بين الأخطار التي تواجهها إسرائيل في الوقت الراهن. وإذا لم نهتم بهذه القضية، ونتخذ الاجراءات المطلوبة حالاً فإنه خلال جيل واحد، أو خلال جيلين على أكثر تقدير، ستكف دولة اسرائيل عن كونها دولة يهودية صهيونية».

واقترح غزيت «فرض نظام طوارئ (دكتاتوري) والنأي عن أصول اللعبة الديمقراطية، فبهذا يمكن حلّ القضية، ونظام الطوارئ في مقدوره أن يتخذ اجراءات لا يمكن اتخاذها في اطار طريقة الحكم القائمة».

وعاد غزيت الى الموضوع ذاته في سياق مقال نشره في « يديعوت أحرونوت » (٢٨ / ٣ / ٢٠٠١) تحت عنوان « من غير خطوات طارئة لن يتحقق خلاصنا » تطرق فيه أيضاً إلى « مؤتمر هرتسليا » .

ومما جاء في هذا المقال :

« من خلال مطالعة وسماع التنبؤات الديمغرافية تبيّن لي أنه في السيرورة القائمة، إذا لم تتخذ الخطوات المطلوبة والحيوية، ستكفّ إسرائيل عن كونها دولة يهودية، ذات أكثرية يهودية واضحة ومضمونة، ولولا انهيار الاتحاد السوفياتي، ولولا الهجرة المباركة لأكثر من مليون قادم جديد من دول رابطة الشعوب (الاتحاد السوفييتي السابق ـ أ . ش) ربما كان مثل هذا الأمر قاب قوسين أو أدنى من واقعنا الراهن » .

ويضيف غزيت :

« ثمة بيننا من لا يقلقه هذا الوضع . وإن من يؤيد جعل إسرائيل دولة لجميع مواطنيها لا يرى كارثة في فقدان الطابع اليهودي ـ الصهيوني للدولة . لكن يُخيّل لي أن أقلية هامشية فقط تؤيد هذه المقاربة . أما الأكثرية في إسرائيل اليهودية، فليست على استعداد للتنازل عن تحقيق الحلم الصهيوني، وهي شريكة لي في مخاوفي هذه . . لقد طرح هذا الموضوع قبل ثلاثة أشهر في « مؤتمر هرتسليا » . وخلاصات المؤتمر أشارت، بوضوح، إلى هذا الخطر الوجودي باعتباره خطراً عينياً وملموساً، عويصاً في مرتبة أولى من سلم التهديد . حتى أن هذه الخلاصات أشارت، بوضوح إلى سلسلة من الخطوات التي يتعين أن يتخذها كل من هو على استعداد لمواجهة المشكلة . وما يثير أساي أني لم أر الجهاز السياسي ولا وسائل الإعلام تحاول أن تواجه هذه الخلاصات » .

وأيضاً :

« لا أعرف ما إذا كان الأوان قد فات . الخطوات المطلوبة لمواجهة الخطر الوجودي تتطلب، حتى في حال اتخاذ قرار بالقيام بخطوات كهذه، عمليات بطيئة بعيدة المدى ليس في مقدرتها أن تؤتي أكلها بين عشية وضحاها، رغم ذلك من المحظور على شعب ومجتمع معافيين رفع الراية البيضاء والتنازل مسبقاً عن امكانية ايجاد الجواب .

ما الذي ينبغي فعله ، إذاً؟.

يأولاً ـ نبغي، بداية، الاعتراف بوجود الخطر وبالحاجة الحيوية والملحة في رؤيته خطراً وجودياً وطرحه، حتماً، كأفضلية عليا لانتهاج سياسة طوارئ قومية.

ثانياً ـ ينبغي اتخاذ خطوات تحول دون اضافة عرب الى الدولة. معنى ذلك رفض مطلق للمطلب الفلسطيني بـ «العودة» واقرار حدود للدولة لا تضيف عرباً من الخارج الى تخومها.

ثالثاً ـ اتخاذ خطوات مختلفة تضاعف الجماهير اليهودية في الدولة: هجرة، من جهة، وتهويد جماعي لكل غير اليهود المستعدين لذلك، من جهة أخرى.

كيف يمكن القيام بالمطلوب؟ كمراقب موضوعي لا أرى أن جهاز الحكم في اسرائيل، ذلك الجهاز المطوّق بأصول اللعبة الناجمة عن ضعف الحكومة وضعف الكنيست، قادر على أداء المهمة، من غير مناخ طوارئ ومن غير خطوات طوارئ لن يتحقق خلاصنا».

«ولذا فإنني أصلّي كي تتمكن الديمقراطية الاسرائيلية، في تركيبتها الحالية وفي طرق عملها، من أن تتعقّل وتعرف كيف تقودنا في الوجهة الصحيحة والحيوية للغاية».

ما يقوله شلومو غزيت في سطور هذا المقال يعكس دلالاته ببريق ساطع، في شأن الدوافع التي جعلته يهجس بما هجس به، وكذلك في شأن «الحلول» التي يقترحها، مع هذا يتطلب الأمر منا أن نتوقف عند مسألتين تتصلان بعضهما ببعض في المبنى والمعنى:

* الأولى ـ تحمّسه الشديد، حدّ الانهراق، لنظام الطوارئ سيء الصيت، الناجم عن تبرّمه بالديمقراطية الإسرائيلية التي تهبط بأمثاله من العسكر رغم سقفها المنخفض جداً.

* الثانية ـ اعترافه بالغ الدلالة، ولو إشارياً، بغياب عنصر المواجهة مع الخلاصات التي توصل إليها «مؤتمر هرتسليا» المذكور، من جانب الجهاز السياسي ووسائل الإعلام في إسرائيل. ومع أن غزيت يقصد، تحديداً، تلك المواجهة التي يترتب عليها تبني الأفكار التي طرحت في المؤتمر، تشخيصاً ورؤى، نشداناً للحلول المطلوب اتخاذها في مجرى «الحدّ من الخطر الديمغرافي» وفي صلبها

«الترانسفير»، فإن تأويلاً آخر لاعترافه هذا لا بُدّ أن يقودنا كذلك إلى القول بغياب عنصر المواجهة ذاته مع خلاصات «مؤتمر هرتسليا»، إنما من موقع استفظاع ما اشتملت عليه من أفكار ومشاريع حلول جهنمية سوداء، فاسقة وخطيرة.. ما يعني، ومن غير الممكن أن يعني إلا وجود تواطؤ سياسي ـ إعلامي من خلال الصمت على هذه الأفكار.

هذا التواطؤ بالصمت، الذي من حقنا وواجبنا أن نأخذه على محمل الجدّ، يحيل على المناخ السياسي العام بين اليهود في إسرائيل حيال هذه المسألة حصراً: الموقف من المواطنين العرب، وجوداً وحقوقاً، حاضراً ومستقبلاً.

ولقد أجيد توصيف هذا المناخ السياسي العام بين اليهود في إسرائيل في أحدث استطلاع للرأي العام اليهودي يتعلق بموضوع «الأمن الداخلي والديمقراطية»، وقد أجراه «مركز أبحاث الأمن القومي» في جامعة حيفا، وأنجزه المحاضران في الجامعة نفسها: عامي فدهتسور وبادي حسيسي (الأخير من دالية الكرمل)، وعرضت نتائجه في إطار مؤتمر عقد مؤخراً في جامعة حيفا حول الموضوع نفسه (الأمن القومي والديمقراطية الإسرائيلية) بمبادرة من مركز الأبحاث السالف وبالتعاون مع «كلية الأمن القومي».

وحتى الآن لم يحظ هذا الاستطلاع بأي اهتمام يذكر في وسائل الإعلام، على الرغم من خطورة نتائجه على الديمقراطية.

فضلاً عمّا يشفّ عنه هذا الاستطلاع من مواقف عنصرية معشعشة في أوساط المواطنين اليهود ضد العرب، لمجرد كونهم «غير يهود»، فإنه يدلّ على وجود اتجاهات فاشية واضحة ترجح كفّة «الأمن القومي» (اليهودي) على كفّة الديمقراطية وقيمها الليبرالية، وبشكل خاص الحريات الفردية.

ولعل في مجرّد الإشارة الى هذا المناخ المعادي للديمقراطية المنساق وراء الهوس بـ«الأمن القومي»، حدّ اعتباره ايديولوجيا قائمة بذاتها ولذاتها، ما يوضح الجانب المسكوت عنه من «الجهوزية الشعبية» لتقبل جرائم عنصرية جماعية ضد العرب، على شاكلة «الترانسفير»، التي ألمح إليها غزيت في

اعترافه القابل للتأويل بأن «توصيات مؤتمر هرتسليا» لم تجد في أوساط الجهاز السياسي ووسائل الإعلام من يجابهها أو حتى من يستأنف عليها.

وإليكم العينات المقصودة من نتائج هذا الاستطلاع:

٣ـ أغلبية يهودية مع «حالة الطوارئ»..

الهدف الرئيسي للاستطلاع، تمثل في إخضاع التزام المواطنين اليهود في إسرائيل واستبطانهم للقيم الديمقراطية المتعارف عليها، للفحص، في موازاة «رغبتهم بالحفاظ على الأمن الداخلي للدولة». وفي الحصيلة العامة فإن هذه الرغبة تتبدى، حسبما ينعكس ذلك في نتائج الاستطلاع مقرونة بالمزيد من الدعوة الى مصادرة حريات المواطنين العرب.

ولتوضيح المقصود تكفي قراءة سريعة للمعطيات التالية:

* (٤٠) بالمئة من اليهود الذين شملهم الاستطلاع يعارضون المقولة الذاهبة الى أنه يتعين على دولة إسرائيل أن تطبّق مساواة كاملة في الحقوق للمواطنين العرب، مقابل ٥٧ بالمئة يؤيدونها.

* (٢٥) بالمئة يتبنون مقولة أن «حكومة غير ديمقراطية أتفق مع آرائها أفضل في نظري من حكومة ديمقراطية لا أوافق على آرائها».

ومع أن معارضي هذه المقولة تصل نسبتهم الى (٧٢) بالمئة، فإن تأييد (٢٥) بالمئة من المواطنين اليهود لنظام حكم غير ديمقراطي يثير قدراً كبيراً من القلق، كما يقول معدّا الاستطلاع.

* (٥٦) بالمئة يؤيدون صياغة تقول إن «من واجب النظام الديمقراطي الغاء أحزاب متطرفة حتى في ظل غياب قانون يحدّد كيفية تطبيق ذلك». وهؤلاء أيضاً مع اجازة سلب حقوق ديمقراطية أساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية التنظيم من أجل ممارسة نشاط سياسي. وفقط (٤٠) بالمئة يعارضون هذه الصياغة.

* في السياق نفسه زعم (٥٠) بالمئة أن القانون الاسرائيلي الذي يتيح امكانية الغاء أحزاب غير

مطبّق في إسرائيل بما فيه الكفاية. مقابل (٤٤) بالمئة عارضوا هذا الزعم. وبينما قال (٦٨) بالمئة انه يجب المحافظة على الحق الديمقراطي في توجيه النقد الى الحكومة في أوضاع الطوارئ بصورة حادة وعلنية، قال (٣١) بالمئة انه يجب في مثل هذه الأوضاع تقييد حرية التعبير عن الرأي.

* (٥٢) بالمئة قالوا إن تدخل المحكمة العليا في المواضيع «الأمنية» يشكل : «خطراً على أمن الدولة». وفقط (٤٥) بالمئة قالوا عكس ذلك تماماً.

* (٦٨) بالمئة قالوا إن حالة الطوارئ وأنظمة الطوارئ ضرورية وحيوية للحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي. وفقط (٣٢) بالمئة عارضوا هذا القول. و (٣٤) بالمئة أيدوا «فرض قيود جدية على الديمقراطية بمجرد ظهور تهديد أمني بسيط»، مقابل (٦٢) بالمئة لا يؤيدون ذلك.

* (٦٨) بالمئة أكدوا أن الاعتقال الاداري (الاعتقال بدون محاكمة) هو أداة شرعية لغرض «الدفاع عن أمن الدولة»، بينما عارضه (٣٢) بالمئة فقط.

* اشتمل الاستطلاع على سؤال حول ماهية الهيئات التي ينبغي تخويلها بمعالجة «ظواهر التطرف السياسي». وفي هذا الصدد قال (٤٩) بالمئة من اليهود، الذين شملهم الاستطلاع، أن «جهاز الأمن العام ـ الشاباك ـ هو الجسم المناسب للرد على الجنح الأيديولوجية من جانب اليمين المتطرف (اليهودي)»، في حين عارض ذلك (٤٦) بالمئة.

في المقابل ارتفعت نسبة المؤيدين لتخويل «الشاباك» صلاحية الرد «على الجنح الأيديولوجية من جانب المواطنين العرب» إلى (٥٩) بالمئة وتناقصت نسبة المعارضين إلى (٣٦) بالمئة.

وللمعلومية، فإن «الشاباك» هو جهاز استخباري لا تسري عليه أحكام القانون العام، وهو غير ملتزم بالضرورة بقيم النظام الديمقراطي، خلافاً لجهاز الشرطة الذي، رغم كل التحفظات على ممارساته وسلوكه حيال المواطنين العرب، يخضع للمراقبة ولاشراف الأطر القانونية.

* (٧١) بالمئة من اليهود، الذين استطلعت آراؤهم، عارضوا اللجوء إلى وسائل عسكرية وليس الى وسائل بوليسية «من أجل تحقيق نتائج ناجعة في معالجة أعمال عنف لليمين المتطرف» (اليهودي)

بينما أيد ذلك (٢٧) بالمئة.

في المقابل أيد (٦١) بالمئة من المواطنين اليهود اللجوء الى وسائل عسكرية وليس إلى وسائل بوليسية « من أجل تحقيق نتائج ناجعة في معالجة أعمال عنف على خلفية قومية » (من طرف المواطنين العرب طبعاً!) بينما عارض ذلك (٣٨) بالمئة فقط!.

٤ ـ اشارات «يسارية»

يمكن الحديث عن هذه الاشارات بواسطة ما توافر من بيّنات بشأنها مؤخراً فقط، آخذين في الحسبان بداية أن « الخطاب اليساري الاسرائيلي »، الإطلاقي، حول ضرورة الحفاظ على « الطابع اليهودي لاسرائيل »، المقرون في بعض الأحيان بخطابٍ موازٍ عن الديمقراطية (هو إلى الضريبة الكلامية أقرب)، يعتبر الوجه الآخر لعملة التحذير من شيطان « الخطر الديمغرافي ». ولذا فإن المجاهرة بمترتبات هذا الخطر، التي لا بد لها ان تسقط ورقة التين عن الفكرة العنصرية، وعن التأييد المتأصل لاجراءات مقاومة هذا « الخطر » ولو بثمن اقتراف « ترانسفير »، تقف في « قدس أقداس » المسكوت عنه في ممارسة بعض رموز « اليسار الإسرائيلي ».

وطبقاً لذلك فإن من الاستحالة بمكان غسل أيدي هؤلاء من الموضوع، حتى لو فعلوا ذلك بأنفسهم على طريقة بيلاطس البنطي.

في العدد الأخير من مجلة « مفنيه » (منعطف)، عدد آذار ٢٠٠١، نشر البروفيسور افرايم ياعر من جامعة تل أبيب دراسة بعنوان « نزعات الوحدة والانقسام في المجتمع الإسرائيلي ».

يرى هذا الباحث الاجتماعي أن الشروخ المركزية في المجتمع الإسرائيلي الراهن تتمثل في الصراعات القطبية التالية: العرب واليهود، المتدينون والعلمانيون، المهاجرون الجدد والقدامى، الأشكناز والسفارديم، اليمين واليسار.

وإذ يبدي تشاؤمية حيال المقدرة على تجاوز الشرخ في الصراع اليهودي ـ العربي (داخل إسرائيل) فإنه يظهر في أقصى حالات التفاؤل ازاء المقدرة على تجاوز، أو في الأقل على التخفيف من حدّة الشروخ في الصراعات الأربعة المتبقية. والسبب الرئيسي وراء ذلك يرجعه الى « طابع الشرخ اليهودي ـ العربي ».

ويكتب مفصّلاً:

« يظهر البحث التجريبي بوضوح تام أنه رغم الانقسامات والخصومات فإن الغالبية الساحقة جداً من الجماهير اليهودية في اسرائيل موحدة حول تطلعها ومسعاها الى الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وأولاً وقبل أي شيء من ناحية ديمغرافية. وهذا المسعى يتفاعل بوصفه قوة موحدة لا يمكن التقليل من أهميتها، رغم أن دلالة « من هو اليهودي » لا تزال متنائية عن الإجماع.. ومن نافل القول إن التهديد المستمر للدولة، من جانب العالم العربي، يسهم بدوره في توطيد التضامن اليهودي، حتى لو لم يكن ثمة اتفاق حول سبل مواجهته، حسبما ينعكس ذلك في الفوارق بين اليمين و اليسار ».

ويتابع ياعر:

« هكذا نجد، على سبيل المثال، أن أحد الأسباب الرئيسة ـ وهو ليس السبب الوحيد بطبيعة الحال ـ خلف تأييد اليسار الإسرائيلي، بمن في ذلك مصوتو « ميرتس »، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة إنما يكمن في الرغبة بالحفاظ على أغلبية يهودية في تخوم دولة اسرائيل. هذا المسعى هو أيضاً العامل وراء وقوف الغالبية بين أوساط اليسار، الى جانب الفصل، بقدر ما كان ذلك في اطار الممكن، بين الدولتين بواسطة حدود واضحة ومغلقة. في هذا السياق يبدو من المهم، بدون التقليل من أهمية الفوارق الايديولوجية الباقية بين اليسار واليمين، أن نتذكر أن الاتجاه التاريخي يشير تحديداً الى تقارب بين الجانبين. فبينما كان هذان المصطلحان ـ يسار ويمين ـ في الماضي القريب مرتبطين بالجانب السياسي ـ الأمني، وكذلك بالجانب الاجتماعي ـ الاقتصادي، فإن الفارق الذي بقي بين الجانبين حالياً يرتبط بالجانب السياسي ـ الأمني فقط، وهو بدوره فارق آخذ في الانحسار ».

دون أن نذهب بعيداً في تحليل ما يراه « ياعر » من اصطفاف في أوساط اليهود في إسرائيل، يشي بأن طمس الفوارق بين اليمين واليسار بات أمراً في خبر كان، وبشكل خاص حيال المواقف من العرب المؤدلج بما يتواضع الجميع على تسميته بـ « روح الصهيونية »، نجد مصداقاً لما يقرره بشأن « الإجماع القومي الصهيوني » حول مسعى الحفاظ على « الطابع اليهودي » للدولة من ناحية ديمغرافية (لاحظ : تصوير العرب وكأنهم يشكلون « خطراً ديمغرافياً »!).

في ثنايا مقال نشرته (يوم ١٠ / ٤ / ٢٠٠١) الوزيرة السابقة يولي تمير، من قادة حزب « العمل » حالياً وحركة « السلام الآن » في السابق، في صحيفة « يديعوت احرونوت »، حذرت من مخاطر تبدّد

«الأمل بدولة ذات أغلبية يهودية» شذر مذر.

ويتمثل الأمر، أكثر شيء، في دعوتها إلى إعادة ترسيم حدود الدولة، من جهة، وإعداد العدّة لإخلاء المستوطنات، من جهة ثانية، وانجاز اجراء الفصل والحدود الآمنة، من ثالثة، خشية أن تنشأ هنا ـ حسبما تقول ـ دولة ثنائية القومية لن تكون حتماً ديمقراطية (من منطلق تفكيرها الاستشراقي، العنصري، الاستعلائي الذي يعتبر الديمقراطية قيمة غريبة عن العرب!) واليهود فيها هم أغلبية آخذة في التقلص.

أقصى ما تطالب به تمير، وربما تفعل ذلك باسم جميع ما تمثله من «قيم» يسارية ذات ماركة اسرائيلية (يهودية) مسجلة، لا يتجاوز الانسحاب من المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧.

إن السلامة الإقليمية (الدلالة العملية الموازية لسياسة «أرض إسرائيل الكاملة» ـ أ. ش) ـ تقول ـ تتحقق فقط بثمن تدمير الحلم الصهيوني. لكن إذا عرفنا كيف نتنازل عن مناطق اقليمية، ثمة احتمال بأن نقيم هنا دولة ديمقراطية، منفتحة وعادلة، يكون فيها احترام ومساواة كاملة في الحقوق للأقلية القومية العربية، لكن توجد فيها أغلبية يهودية!.

وأيضاً:

رجال الصهيونية التقليدية ـ أولئك الذين رغبوا بأن يؤسسوا هنا دولة قومية عادلة، والذين على استعداد للاعتراف بأن الصهيونية جلبت معها وجعاً وظلماً لأبناء الشعب الفلسطيني، لكن الواثقين بأن لها مكاناً في عالم مترع بالمشاعر القومية مثل العالم الذي نعيش فيه ـ يتعين عليهم الإقرار بخطئهم التاريخي. عليهم الإقرار علانية بأن المناطق (المحتلة منذ ١٩٦٧ ـ أ. ش) ليست ورقة مساومة، وإنما حجر الرحى، في الماضي فكرنا بمعادلة المناطق مقابل السلام. أما اليوم فإن الصفقة مغايرة: المناطق مقابل الحفاظ على مقدرتنا في أن نبني هنا دولة ديمقراطية توجد فيها أغلبية يهودية!.

ما تقوله تمير، فيه ما يعيدنا الى موضوع مركزي في فهم جذور النزاع الصهيوني ـ العربي. وهو موضوع العلاقة بين الديمغرافيا والجغرافيا، والذي لم يسقط بتاتاً عن جدول أعمال الحركة الصهيونية في مجرى تحقيق غاياتها الكولونيالية المعروفة.

هكذا يصبح التحذير من فقدان «الطابع اليهودي» لاسرائيل ليس تحذيراً من «الخطر الديمغرافي العربي» فحسب، وإنما أيضاً دعوة شفافة من جانب «اليسار الإسرائيلي» إلى أن يكون السلام المنشود

مع الشعب العربي الفلسطيني غير مخترق لسقف الغايات التقليدية للصهيونية، واحدى الوسائل لتزيين ذلك هو استقراء النزاع من الحاضر فقط، وبالتالي مداواة الحاضر بالحاضر..

حيال ذلك لا يبقى أمامنا سوى أن نستعيد ما لا يكلّ المؤرخون عن التشديد عليه من تبرّم بأية تقسيمات زمنية جامدة، تحاول أن تفصل بين فترات التاريخ كأنها بوابات حديدية ثابتة، وهو تبرّم ينتصر للمنطلق الذي يرى التاريخ الإنساني أشبه بعملية النشوء والارتقاء : نموّ وتطوير وتكيّف..

وبالتالي يمكن القول إن «السلام»، بالنسبة لهذا «اليسار الإسرائيلي»، يتمثل في هيئة بوابة حديدية ثابتة، بينما أقصى ما يتغيّاه من وراء ذلك، هو أن تنغلق هذه البوابة على أية آفاق فلسطينية في مقدرتها أن تنفتح على دلالة التاريخ الإنساني وفق معادلة النشوء والارتقاء، التي بدورها تنطوي على تنازلات فلسطينية مؤلمة.

٥ ـ «ترانسفير» في الأفق المنظور؟

في العدد الأخير (آذار ٢٠٠١) من المجلة الفصلية الأميركية المرموقة «ميدل إيست پوليسي» نشر الباحث رونالد بلاير دراسة بعنوان : «الطرد التالي للفلسطينيين ـ هل اقترب خطوة أخرى؟». ويدير هذا الباحث مشروع أبحاث ودراسات متعمقة في القضايا الديمغرافية والبيئية والأمنية، وهو باحث متبحر في شؤون الشرق الأوسط.

وقد نشرت جريدة «السفير» البيروتية يوم ٢٧ / ٢ / ٢٠٠١ ترجمة عربية لدراسة بلاير انجزها الكاتب غسان غصن.

يمكن استحصال هذه الدراسة في النقاط الرئيسية التالية :

١ ـ استراتيجية اسرائيل الحالية تنطلق من «ضرورة» عدم التنازل عن مزيد من الأراضي للفلسطينيين. وقد استشهد الكاتب في هذا الصدد بتصريح أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، اسحاق شامير، في برنامج تلفزيوني أميركي وجاء فيه أن «اسرائيل بلد صغير وليس في وسعه أن يهب المزيد من الأراضي». وعلى نحو مماثل رأى أنه ما من حاجة للإسرائيليين للتخلي عن مرتفعات الجولان. ومضى في شرحه إلى القول إن الهدف السياسي الرئيسي لإسرائيل يجب أن يكون مضاعفة عدد سكانها (اليهود) إلى عشرة ملايين في أقصر فترة ممكنة. لم يذكر شامير أي شيء عن الكيفية التي

سوف تتدبر فيها إسرائيل إيجاد الموارد، وخاصة الأرض والمياه، لاستيعاب مثل هذا النمو. فالضغط الحالي على الموارد هائل. ولا يحتاج المرء بالضرورة إلى أن يكون «مالتوسياً» (نسبة لصاحب نظرية عرقية لتحديد النسل) ليفهم أن التأثيرات السياسية، مع هذا النوع من الضغط على الموارد، سوف تعكس الندرة الناجمة عن ذلك. وقد ينظر إلى السياسات التي انتهجها ايهود باراك، وبالفعل إلى تلك السياسات الرفضية لكل حكومة إسرائيلية من دون استثناء منذ العام ١٩٤٨، على أنها انعكاس للصراع على الموارد النادرة الوجود. ومن شأن ذلك توضيح انعدام التنازلات المجدية التي قدمها الإسرائيليون الى الفلسطينيين في فترة ما بعد اسحاق رابين. أضف الى ذلك ان للاصرار الاسرائيلي على الاحتفاظ بالموارد المحلية، لمصلحة طرف واحد فقط في النزاع، متضمنات خطيرة بالنسبة الى السياسة المستقبلية.

٢ ـ إن تفحص بنيامين نتنياهو وايهود باراك، في عصر ما بعد رابين، يكشف في الواقع حكومة «وحدة قومية» كلية الوجود، ملتزمة بالابقاء على الموقف الراهن ضد تقديم أية تنازلات اضافية في الأراضي (مثلما حضّ على ذلك شامير). في غضون ذلك لم تنخفض على الساحة تلك السيطرة الإسرائيلية الجائرة على جوانب رئيسية من الحياة الفلسطينية.

٣ ـ بانتقال الباحث الى الحديث عن انتفاضة الأقصى أكد ما يلي : كالمعتاد، وعلى الرغم من القبضة الحديدية التي تبقيها إسرائيل دوماً، فقد شُهِّر بالفلسطينيين على أنهم المسؤولون عن العنف، ليس فقط من جانب الحزبين في الجناح اليميني، وإنما أيضاً من أعضاء كثر في حركة السلام الإسرائيلية. ويمثل هذا التخبط وتضعضع المعنويات في صفوف اليسار تطوراً ينذر بالشر، لأنه يعني أن أساليب باراك ساعدت في تمهيد الطريق نحو تأمين إجماع على العملية الضخمة التالية لطرد العرب. وإن حدث أي ترحيل عرقي جماعي مرة أخرى فإن نحو أربعة ملايين فلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية واسرائيل نفسها، سوف يكونون معرضين للخطر.

٤ ـ كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي دوماً، ولا يزال، نزاعاً بين شعبين حول بلد صغير، وتاريخياً، في أوضاع تشهد صراعاً مماثلاً للسيطرة على الأرض، تطرد القوة الأقوى منافستها الأضعف. وإذا استمرت السياسة الرفضية الإسرائيلية، فإن الأرض الواقعة حالياً تحت سيطرة الفلسطينيين سوف تكون الحد الأقصى على الإطلاق لما سيتمكنون من السيطرة عليه. وفيما تتصاعد الاحتجاجات الفلسطينية،

يبدو من المحتمل أن تستمر مواقف الجانبين في التقاطب. ومن ثم فإن التطور النهائي ـ طرد الفلسطينيين ـ قد يكون فقط مسألة ظرف وتوقيت. والمرجّح ان يخلق الوضع التوسعي لإسرائيل الأجواء للحرب الاقليمية المقبلة، التي ألمح الكثيرون من المراقبين بالفعل إلى أنها احتمال ممكن. وإذا نشبت الحرب، فإنها قد تزوّد الكواليس التي ربما ينفذ الإسرائيليون من ورائها عملية الاقتلاع الجماعي المقبلة للفلسطينيين.

في الوقت الحالي يبدو مرجّحاً إلى أبعد حدّ، ألا تؤدي الجولة الراهنة من القتال إلى حرب كلية.

٥ ـ كتب بلاير دراسته هذه قبيل انتخابات السادس من شباط، لرئاسة الحكومة الإسرائيلية التي هُزم فيها باراك، ومع ذلك فقد أشار الى ما يلي: إن وصول المتصلب أريئيل شارون الى منصب رئيس وزراء اسرائيل قد يصعّب، بدل أن يسهّل، تنفيذ خطط لعمليات الطرد الجماعي، لأنه هدف للانتقادات على نحو متكرر، وصقر رديء السمعة. وشارون، من ناحيته، ذكيّ بما يكفي كي يدرك البعد الذي يستطيع الذهاب إليه، وأن في استطاعته تطبيق الأهداف الاسرائيلية وهو بعيد جداً عن الحرب. لكنه قد يجد، وهو الانتهازي البارع طريقة لتطبيق «الترانسفير» بالتعاقب!.

* * *

في واقع الأمر، لا يبدو السيناريو الذي يطرحه بلاير أعلاه مبالغاً فيه، خصوصاً إذا ما دققنا في الحجج والوقائع القريبة والبعيدة التي يوردها. ومهما تكن هذه الحجج فإن في واحدة منها مدعاة للتأمل، وهي الحجة المتعلقة بالموارد المطلوبة للوجود المستقبلي، وبشكل خاص: الأرض والمياه.

بيد أن ما يخفض أيضاً من منسوب الاعتقاد بأن في الأمر مبالغة ما، ناهيك عمّا ذكرناه في شأن الحجج، هو أن العودة إلى السياق الإسرائيلي ـ الصهيوني المرتبط بهذه المسألة تحديداً ـ «الترانسفير» ـ تشي باستحكام هذه الفكرة في أساس التفكير السياسي الرسمي الإسرائيلي، المؤدلج بالصهيونية، بما يُعدّ مدخلاً لملامسة المؤثرات النظرية المحتملة التي تفضي، بدورها، نحو «التقاط» صيغة «البنية» الإسرائيلية بالمعطى التاريخي، أبعد مما هي منجزة في صيغتها السياسية الراهنة.

وفي الإمكان أن نكتفي، لتسويق هذا القدر الكبير من خطر «الترانسفير»، بالتعليل المقنع المنطلق من المحاور التالية:

* أولاً: وجود حزب «الترانسفير»، الذي يتزعمه رحفعام زئيفي، كطرف فاعل في الائتلاف

الحاكم الذي يتزعمه اريئيل شارون. وهذا الأخير له أيضاً «صولات وجولات» في هذا الشأن، منذ بداية صعود نجمه العسكري تحت ظل دافيد بن غوريون، أحد كبار المنظرين الصهاينة للترانسفير والترحيل.

غير أن الذي يعتقد أن وجود زئيفي في الائتلاف، هو الذي يضفي شرعية على فكرة «الترانسفير» سرعان ما سيتبين انه مخطئ تماماً، ذلك أن مثل هذه الشرعية لم يفتقدها «الترانسفير» في يوم من الأيام، على صعيد السياسة الإسرائيلية الرسمية.

(نشير هنا إلى ما ذكره سياسي فلسطيني، مرّة، عن أن فكرة «الترانسفير» كامنة أيضاً في أساس مشروع «الليكود» للحكم الذاتي، بما هو فصل للسكان عن الأرض. وكما تذرعت إسرائيل العام ١٩٨٢ بمحاولة اغتيال سفيرها في لندن لاجتياح لبنان وتطبيق «ترانسفير» بحق م. ت. ف، مؤسسات وقوات وقيادات، فإنها قد تستغل ذريعة مماثلة الآن للقيام بما يحذر منه بلاير، ولا يمكن التغاضي عن الإشارات التي تعزّز هذا الاعتقاد في تهديدات الجنرال شاؤول موفاز الارهابية الأخيرة).

نستطيع تأكيد ما أوردناه قبل الكلام الذي بين قوسين، باستعادة ما يقوله رحفعام زئيفي في واحد من مقالاته العديدة في هذا الصدد، وهو مقال «الترحيل من أجل السلام» (!) الذي نشره في «هآرتس» في ١٧ / ٨ / ١٩٨٨، حيث ورد فيه ما يلي:

«صحيح أنني أؤيد الترانسفير لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول العربية، لكنني لا أملك حق ابتكار هذه الفكرة، لأنني أخذتها من أساتذة الحركة الصهيونية وقادتها، مثل دافيد بن غوريون الذي قال من جملة أمور أخرى «إن أي تشكيك من جانبنا في ضرورة ترحيل كهذا، وأي شك عندنا في إمكان تحقيقه، وأي تردد من قبلنا في صوابه، قد يجعلنا نخسر فرصة تاريخية» («مذكرات دافيد بن غوريون»، المجلد الرابع، ص٢٩٩). كما أني تعلمت هذا من بيرل كتسنلسون وآرنور روبين ويوسف فايتس وموشيه شاريت وآخرين».

* ثانياً ـ لا يغيب عن ذاكرتنا التصريح الذي أدلى به الوزير الإسرائيلي السابق والخبير الاستراتيجي، أهرون يريف، في بداية الثمانينيات، حول وجود «خطة جاهزة» في الأدراج الإسرائيلية الحكومية لترحيل ٧٠٠ الى ٨٠٠ ألف عربي، حين «تنشأ الأوضاع الموضوعية لذلك»..

وحرفياً قال يريف في محاضرة ألقاها في «الجامعة العبرية» في القدس، في ٢٢ / ٥ / ١٩٨٠، ما

يلي:

«هناك آراء تدعو إلى استغلال حالة الحرب من أجل ترحيل ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ ألف عربي.. ولم تتردد هذه الآراء فحسب، وإنما أعدت أيضاً الوسائل لتنفيذها»!.

* ثالثاً ـ إذا كان اعتراف زئيفي السالف بأن فكرة «الترانسفير» ليست من بنات أفكاره، غير بليغ بما فيه الكفاية لاثبات عمق تغلغل الفكرة ورسوخها في منبت رؤوس حكام اسرائيل الصهاينة، فإن اثبات ذلك يمكن أن نستقطره من نتاجات الوعي الجديد بحقيقة هذا الأمر، الذي يكتسب يوماً بعد يوم مناطق جديدة في أوساط المزيد من المؤرخين والباحثين اليهود.

ولئن كان هذا الكلام يريد النفاذ إلى أشياء محدّدة فإنه يريد، أكثر شيء، النفاذ الى خلاصة أن التربة الاسرائيلية على صعيدي المسؤولين السياسيين والرأي العام الشعبي سواء بسواء، لديها من الجهوزية ما يكفي لتقبل الفكرة وعدم مضادتها، وإن من الناحية الاخلاقية على الأقل.

وعند هذا الحد سنكتفي بأن نستعيد، مرة أخرى، ما قاله زئيفي نفسه في هذا المضمار:

« ... لقد زعموا أن هذه الفكرة (الترانسفير) غير اخلاقية، وفي رأيي أنه ليس هناك فكرة أكثر اخلاقية منها، لأنها تحول دون وقوع الحروب وتمنح شعب إسرائيل الحياة. وإذا كانت هذه الفكرة غير اخلاقية فإن الصهيونية كلها وتجسيدها خلال أكثر من مئة عام هما غير اخلاقيين. إن مشروع الاستيطان في أرض إسرائيل وحرب الاستقلال حافلان بعمليات ترحيل العرب من قراهم. فهل كان هذا اخلاقياً ولم يعد كذلك الآن؟».

وهكذا، فإن ما يقوله زئيفي يقدم لكل إنسان الخلفية المتساوقة مع ما يحاول سيناريو بلاير أن يستشرفه وأن يحذّر من مغبته، بما لا يمكن معه إلا أن يؤبه له.

مؤتمر هرتسليا

* «المركز متعدد المجالات» هرتسليا
* مدرسة لاودر للسلطة والدبلوماسية والاستراتيجية
* «المعهد» للسياسة والاستراتيجية

ميزان المناعة والأمن القومي
اتجاهات لسياسة عامة

[تلخيص تنفيذي]

صدر في آذار ٢٠٠١

تعريف

* تحتوي «وثيقة هرتسليا» حول مؤتمر «ميزان المناعة والأمن القومي»، التي تطالعون الترجمة الحرفية للغالبية الساحقة من بنودها هنا، على «اتجاهات لسياسة عامة». وهي محصلة «تلخيص تنفيذي» في المركز الاسرائيلي «متعدد المجالات» في مدينة هرتسليا، الذي بادر الى عقد المؤتمر المذكور في الفترة ما بين ١٩ ـ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠ بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المشاركة والراعية (تجدون تفصيلها في ختام هذه الكراسة).

وتشتمل على توطئة وعلى الأقسام التالية:

١ ـ نقاط رئيسية.

٢ ـ المدماك اليهودي.

٣ ـ المدماك السياسي.

٤ ـ المدماك العسكري.

٥ ـ المدماك الاقتصادي.

٦ ـ المدماك التكنولوجي.

٧ ـ المدماك التربوي.

٨ ـ المدماك الاجتماعي.

ومما ورد في التوطئة، أنه تحضيراً للمؤتمر أقيمت طواقم عمل خاصة، ورفعت هذه الطواقم تقارير تمحورت حول مواضيع التربية والتعليم، الاقتصاد والمجتمع، التكنولوجيا، الأمن والاستراتيجية، وعرضت في المؤتمر النقاط الرئيسية لهذه التقارير. وتكلم فيه حوالي خمسين شخصاً، وبينهم حكام الدولة وكبار المسؤولين، وأسهم في المؤتمر أكثر من ثلاثمائة مشترك يمثلون النخب الاسرائيلية في ميادين الجيش، الاقتصاد، المجتمع، التكنولوجيا والتربية، وأسهم الى جانبهم ممثلون عن يهود «الدياسبورا»، وأدباء وفنانون. وجاء المشتركون من بين صفوف الجهاز الحكومي وخارجه، وكذلك من المؤسسات

الأكاديمية والجهازين الاقتصادي والاعلامي. كما حضر المؤتمر قادة يهود وخبراء وضيوف من الخارج.

وقررت التوطئة أن أبحاث المؤتمر «جسدت، بالملموس، الشعور بأن اسرائيل تقف أمام مفترقات مصيرية ستحسم فيما إذا كانت مقبلة على فترة ازدهار أو على فترة غروب.. وأن ما سوف يكون يبقى معوّلاً عليها فقط.

وأشير في التوطئة الى أن كتاب المؤتمر الذي سيحوي بين دفتيه تقارير طواقم العمل والتوصيات المختلفة وسير أعمال الجلسات ومناقشاتها، سيصدر في «يوم الاستقلال ٢٠٠١ لاسرائيل»، أما الوثيقة الحالية، فإنها بمثابة تلخيص داخلي للمديرين يستند على الأقوال والأفكار التي طرحت في المؤتمر. وكتب التلخيص د. عوزي أراد، مستعيناً بكل من البريغادير جنرال (احتياط) عاموس غلبوع والجنرال (احتياط) أفيعيزر يعاري، ود. ايلان عميت.

نقاط رئيسية

١ ـ إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. مشاكل الدولة الاثنية وحاجتها الى مناعة قومية ناجمة عن النزاع اليهودي ـ العربي، الذي يرافق الحركة الصهيونية منذ بدايتها.

المصطلحات «مناعة قومية»، «وحدة الهدف»، «الذاكرة الجماعية»، «المسؤولية المتبادلة»، تتطرق الى مجتمع الأغلبية اليهودية في إسرائيل، وليس بالضرورة الى الدولة في مجملها، من وجهة نظر توطيد الأمن والمناعة القومية، ثمة ضرورة لاكساب قيم الصهيونية والذاكرة الجماعية اليهودية والصهيونية في أطر التعليم الرسمية وللتعبير عنها في الرموز الرسمية.

٢ ـ من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية يوجد في إسرائيل، بصورة عملية، جمهوران : أربعة ملايين إنسان يعيشون، بغالبيتهم، كمجتمع غربي ـ تكنولوجي، ومليونا انسان ـ عرب وحريديم وعمال أجانب ـ يعيشون، بغالبيتهم، كمجتمع ذي خصائص اقتصادية واجتماعية من العالم الثالث.

الفارق المركزي بين هذين الجمهورين هو ديمغرافي : الزيادة الطبيعية في أوساط عرب اسرائيل (وفي أوساط الحريديم) هي، كما في الشرق الأوسط كله، من الأعلى في العالم، الزيادة الطبيعية لليهود غير الحريديم أعلى بقليل فقط مما هي عليه في الدول الغربية، والنتيجة هي أن الجماهير العربية (وكذلك الحريدية) فتية جداً، وتضاعف نفسها كل ١٥ – ٢٠ سنة. الزيادة العالية تشجع الفقر والتهميش، وتشكل ضغطاً على البنى التحتية وعلى البيئة. والتشريع الاجتماعي في إسرائيل يؤدي الى تشجيع الزيادة الطبيعية للجماهير غير الصهيونية عن طريق نقل موارد من الجماهير الصهيونية.

٣ ـ سدّ الفجوة بين الجمهورين يستوجب، ليس تغيير السياسة الديمغرافية فحسب، وإنما أيضاً توظيف استثمارات كبيرة في التربية والتعليم وفي خدمات الصحة والرفاه للجماهير الضعيفة. مقابل ذلك فإنه من أجل حفظ التفوق النوعي وتجهيز البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، ينبغي استثمار موارد طائلة في تطوير أجهزة التعليم لدى الفئات القوية، وكذلك في تحسين البنى التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصال. وبسبب محدودية الموارد، فمن غير الممكن الاستثمار

في المجالين ـ سد الفجوات والتقدم النوعي ـ في الوقت ذاته. وتبعاً لذلك ينبغي اعطاء أفضلية للتقدم النوعي.

٤ ـ في حال استمرار الاتجاهات الديمغرافية، فإن ذلك يضع تحدياً أمام مواصلة وجود اسرائيل كدولة يهودية.

وتَمْثُل أمامها استراتيجيتان بديلتان : تكيّف وملاءمة، أو كبح جماح ومواجهة. استراتيجية المواجهة تستوجب سياسة ديمغرافية صهيونية حازمة وبعيدة المدى، تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية تؤمّن الطابع اليهودي لاسرائيل إلى مدى بعيد. كذلك ستكون هناك ضرورة للعمل من أجل مأسسة وتوطيد وتوثيق عرى الصلة والعلاقة مع الشعب اليهودي في العالم، الذي يشكل ظهيراً وعمقاً استراتيجياً حيوياً لاسرائيل.

٥ ـ تقف اسرائيل أمام ثلاث دوائر مواجهة، من شأنها أن تتداخل بعضها في بعض:

دائرة محاذية ـ فلسطينية (بما في ذلك داخل اسرائيل ذاتها) وجنوب لبنانية ـ لمواجهة في تكثيف أو تركيز منخفض، أي : ارهاب، حرب عصابات، وعصيان مدني.

دائرة قريبة ـ سورية مع امدادات محتملة من جانب مصر والعراق وربما الأردن كذلك ـ لحرب في تكثيف عال، في اليابسة والجو والبحر.

دائرة بعيدة ـ في عمق الأراضي السورية وفي العراق وإيران ـ لحرب استنزاف ضد الجبهة الداخلية بواسطة صواريخ أرض ـ أرض، مع تصعيد محتمل نحو سلاح غير تقليدي.

لقد بُني « تساهل » (جيش الدفاع الاسرائيلي) لإنجاز مقدرة دفاع وردع معينة في الدائرة القريبة، مع مقدرة ردع وعقوبة ودفاع في الدائرة البعيدة أيضاً.

حالياً، كما في الماضي، تنوجد إسرائيل في ذروة مواجهة داخل الدائرة المحاذية، وفي أثناء ذلك فإنها تستخدم خليطاً من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق هدوء، ودفع تسوية سياسية إلى الأمام. قدرة الصمود في مواجهة من هذا الطراز تستوجب الصبر والصلابة من جانب الجمهور كله.

٦ ـ « تساهل » هو جيش كبير، حتى بالمقارنة مع جيوش الدول الأوروبية العظمى ـ بريطانيا وألمانيا وفرنسا ـ لكنه يقل عنها، بصورة ملموسة، في الميزانية الجارية. رغم ذلك فإن بقاءه ممكن لعدة أسباب، من بينها التقليص العميق في المخزون الاحتياطي، من خلال الاستناد على الفرضية القائلة ان حروباً في تكثيف عال في منطقتنا، ستكون قصيرة.

المهمة الرئيسية الماثلة امام البحث والتطوير العسكري، خلال الجيل الاخير، تتمثل في زيادة الدقة ومضاعفة عامل النار في ساحة المعركة، بواسطة التسليح الموجّه الدقيق.

من أجل إتاحة المجال أمام التزوّد بمنتوجات البحث والتطوير هذه، في ظل ظروف تقليص ميزانية الأمن، تم تقليص أطر قتالية عفا عليها الزمان من نظام القوات، بالاضافة الى ذلك، فان عملية بناء القوة تعترضها صعوبات دائمة، عقب غياب تخطيط موازنة ملزم لأفق الزمان المطلوب.

٧– العملية السياسية الاقليمية التي بدئ بها قبل عقد من السنوات في مدريد – استنفدت نفسها. والمطلوب الآن هندسة تصميم جديدة لتنسيق عمليات التفاوض المستقبلية.

ليس في متناول ايدي اسرائيل بمفردها ان تبلور الصياغة المستقبلية، لكن في مقدرتها ان تقرر فيما اذا كانت معنية، عبر التنسيق مع الولايات المتحدة واوروبا، التوجه نحو بناء اطار متعدد الاطراف جديد للمفاوضات، أم انها تؤثر التمركز في مسارات ثنائية الاطراف. وسواء تقرر هذا أم ذاك، ينبغي اعطاء افضلية لعمليات تسوية محسوبة وقابلة للتطبيق وتدريجية.

٨– على الرغم من ذلك، ثمة امكانية كبيرة لان يستمر النزاع اليهودي – العربي، في الجيل الحالي ويبدو في الجيل القادم أيضاً، بالتأرجح بين الحرب والسلام، بحيث تتداخل فيه المواجهات العنيفة مع المفاوضات السياسية.

سيتعين على اسرائيل، من جهة واحدة، ان تظهر تمسكها بالتسويات والتطبيع مع العالم العربي.

ومن جهة ثانية ان تكون جاهزة لحروب في مستويات تكثيف متغيرة.

حركة التأرجح بين العنف والهدوء توجب على اسرائيل الحفاظ على قدرة الردع لأمد بعيد، بواسطة تنمية تفوق اسرائيل النوعي، في القوى البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد والمناعة الاجتماعية.

٩– في العقد الاخير كانت الصناعة التكنولوجية الرفيعة بمثابة رافعة لنمو الاقتصاد وازدهاره. لكن حيال التباطؤ في اقتصاد المعلومات العالمي، وعقب اوضاع عدم الاستقرار في المنطقة، ما من ضمان لاستمرار هذه النزعة. الصناعة التكنولوجية الرفيعة والمرافق الاقتصادية عموماً بحاجة الى تحسين المناخ التجاري، بواسطة تشريع ليبرالي وتخفيض عبء الضرائب، وتحسين البنى التحتية في المواصلات والاتصال، وتوطيد سيادة القانون. هذه المواضيع تقع ضمن مسؤولية الحكومة، وفي مقدرتها ان تدفع بها الى الامام، اذا ما اعترفت بافضليتها في السياق الاقتصادي والامني على حدّ سواء. مع ذلك فمن شأن الصناعة التكنولوجية الرفيعة ان تكون لها جوانب اشكالية من ناحية المناعة القومية: تنقلات دولية عالية للقوى البشرية وللشركات نفسها، حساسية المستثمرين الاجانب لأوضاع الامن

في البلاد، منافسة على قوى بشرية نوعية مقابل جهاز الامن.

١٠– للاقتصاد الاسرائيلي مشكلتان رئيسيتان في سوق العمل، مقايسة بالدول الصناعية: نسبة مشاركة منخفضة في قوة العمل، ومستوى انتاج منخفض للعامل.

أحد اسباب هذا التخلف يكمن في وزن الفئات الضعيفة المذكورة أعلاه – العرب والحريديم– داخل السكان عموماً.

زيادة نسبة المشاركة من (٥٠) الى (٦٠) بالمئة، ورفع انتاجية العامل بنسب قليلة من شأنهما تسريع النمو وزيادة الناتج القومي خلال عشر سنوات بنسبة كبيرة.

١١– المجتمع الاسرائيلي مركب وتعددي، ومن الصعوبة بمكان تحييده وتوجيهه بواسطة أوامر «من فوق».

الاقتصاد المتطور والمزدهر هو مركب مركزي في المناعة القومية، لكن لا يوجد اتفاق حول وسائل تحقيق ذلك، وما اذا كانت وسائل كهذه خاضعة للتوجيه والسيطرة.

في سنوات الـ٦٠ والـ٧٠، قاد البحث والتطوير العسكري، الخاضع لسيطرة الحكومة وتوجيهها، النشاط التكنولوجي المتقدم في البلاد، وتغذى البحث والتطوير المدني من ثمراته – في القوى البشرية والتكنولوجيا والادارة.

حالياً انقلبت الآية، وفي مقدور البحث والتطوير العسكري ان يتكئ على طاقات وموارد من البحث والتطوير المدني. مصدر القوة الرئيسي لاسرائيل – الذي منه ينهل الاقتصاد والصناعة التكنولوجية الرفيعة و«تساهل» تفوقهم – هو المورد البشري، الذي يعتبر نوعياً في صلبه. استنفاد هذا المورد يستوجب تطوير التعليم في جميع مستوياته واطره.

١٢– في المستقبل المنظور ستكون اسرائيل مطالبة بمواجهة مباشرة مع سيرورات تحمل في احشائها مخاطر وجودية. الفشل في هذه المواجهة أو التنصل منها من شأنهما التأدية الى موت المشرع الصهيوني.

ومن هنا الحاجة الى تحصين مناعتها، والى تبني استراتيجية زيادة القوة في كل واحد من مداميك نفوذها.

هذه الاستراتيجية توجب، ايضاً، تثبيت وتوطيد النظام الاجتماعي – السياسي، تحسين نظام الحكم ترسيخ سلطة القانون، ونشر روح الخدمة والتجنُّد القومي.

المدماك اليهودي

عام

على فرض ان الاتجاهات الديمغرافية الحالية ستستمر، فسيحصل في جيلنا منعطفان مهمان : الاول، للمرة الاولى منذ قيامها، ستصبح اسرائيل دولة يعيش فيها أكثر من نصف الشعب اليهودي، بينما ستأخذ هذه النسبة في الازدياد، والثاني أن الاقلية العربية في اسرائيل، ستصل الى حوالي ربع السكان، وربما الى أكثر من ذلك، والاغلبية اليهودية في اسرائيل ستأخذ في التقلص بموجب ذلك.

يهود وفلسطينيون

* الاتجاهات الديمغرافية في داخل اسرائيل ومحيطها، واسقاطاتها من ناحية طابعها وهويتها كدولة يهودية تابعة للشعب اليهودي، تضع اسرائيل أمام تهديد كبير. التهديد الديمغرافي لاستمرار وجود دولة اسرائيل هو الاكثر قرباً ومعقولية، وتيرة تطور التهديد – متسارعة، وتيرة السياسة القومية حيال التهديد – زاحفة.

* نسبة الولادة في اوساط المسلمين في اسرائيل (٤,٦ مولود للمرأة) تكاد تكون ضعف نسبتها عند اليهود في اسرائيل (٢,٦ مولود للمرأة) ونتيجة لذلك، فإن واحداً من كل خمسة مواطنين اسرائيليين بالتقريب، حالياً، هو عربي مسلم. وخلال السنوات العشرين المقبلة، تصبح النسبة – واحداً لكل ثلاثة.

هذه العمليات تحمل اسقاطات مهمة:

– زيادة الوزن الديمغرافي للاقلية العربية في اسرائيل، تفرض امتحاناً مباشراً وصعباً على مستقبل اسرائيل كدولة يهودية – صهيونية ديمقراطية.

– من المتوقع ان تتفاقم التحديات الامنية الناجمة عن الروابط والولاءات العربية للاقلية العربية في اسرائيل، طالما بقي النزاع العربي – الاسرائيلي.

– للوسط العربي الآخذ في التزايد في اسرائيل خصائص اجتماعية – اقتصادية تجعله حجر الرحى في نمو اسرائيل ورفاهيتها. وذلك لان نسبة المشاركة في قوة العمل، في أوساط السكان العرب، هي

نسبة متدنية (نساء واولاد) . ولهذا المعطى تأثير سلبي على نسبة الناتج القومي للفرد، بشكل يجعله منخفضاً بالنسبة للانتاج في الدول المتطورة .

في المقابل يستهلك السكان العرب خدمات عامة (مخصصات تحويل، مخصصات رفاه، تعليم وصحة) بقدر يفوق، بصورة كبيرة، حصتهم النسبية من عموم السكان .

– يشكل شعور الغبن السائد في أوساط السكان العرب مجالاً خصباً للتوتر والتذمر المتصاعدين . اجتماع هذه التوترات مع الاغتراب السياسي، الذي يتغذى هو أيضاً من التحريض، من شأنه ان ينعكس في مجموعة من السلوكيات العدائية والخطيرة، من ناحية الحفاظ على القانون وسلامة الجمهور .

* بالنسبة للسكان الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية، فان مجموع عددهم في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٢,٨ مليون نسمة .

– في أوساط هؤلاء السكان تجري عملية زيادة طبيعية أسرع بكثير مما هي عليه في أوساط عرب اسرائيل . وعملياً فان نسبة الزيادة الطبيعية في اوساط الفلسطينيين، هي النسبة الاعلى من جميع الدول العربية (اكثر بضعفين، مثلاً، عن نسبتها في مصر)، السكان الفلسطينيون يضاعفون أنفسهم كل عشرين سنة .

– وكالات الامم المتحدة منحت تعريفاً خاصاً للاجئين الفلسطينيين يشمل، دون تحديد زمني، جميع ذراري اللاجئين منذ سنة ١٩٤٨، وحسب هذه الوكالات فان عدد اللاجئين حالياً يبلغ حوالي أربعة ملايين، ونسبة النمو الطبيعي لهؤلاء السكان هي حوالي ٣,٥ بالمئة سنوياً . وحوالي نصف السكان العرب في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة معرّفون بانهم لاجئون .

– حوالي نصف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، هم أولاد تحت جيل ١٥ عاماً، مشاركة النساء في قوة العمل منخفضة، نسبة العاطلين عن العمل هي حوالي ٢٥ بالمئة في قطاع غزة، وحوالي ١٥ بالمئة في الضفة الغربية . في الفترات التي لا يكون فيها حصار، يعمل أكثر من ربع مجموع العاملين في اسرائيل .

– منذ توقيع اتفاق اوسلو حصل انخفاض بنسبة ٢٠ بالمئة في الانتاج القومي الخام للفرد الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة . المشكلة الاقتصادية في قطاع غزة اشد تفاقماً عما هي عليه في الضفة

الغربية. الناتج القومي الخام للفرد الواحد في غزة هو، نصف الانتاج القومي الخام للفرد الواحد في الضفة الغربية، ومستوى الاجر في قطاع غزة أقل بربع عن مستواه في الضفة الغربية. غالبية مصادر المعيشة في قطاع غزة هي مصادر خارجية: عمل في اسرائيل، مساعدات مباشرة من وكالة الاونروا، وأجور موظفي السلطة (غالبية الميزانية من مصادر خارجية). وعلى فرض عدم حصول تغيير في هذه المصادر ومع نسبة الزيادة العالية، فمن المتوقع ان ينخفض الانتاج القومي الخام للفرد الواحد أكثر فأكثر. لا توجد في غزة موارد طبيعية، والازدحام السكاني يدهور جودة البيئة، ولا توجد عوامل جذب لاستثمارات اجنبية. السلطة الفلسطينية تتجاهل مشكلة النمو الطبيعي، وخلافاً لمصر فانها لا تتخذ أية سياسة موجهة نحو تقليص الولادة (ويثير المفاجأة في هذا السياق تجاهل المنظمات الدولية المختلفة لهذه المشكلة).

– الفئة الاكثر اشكالية، هي اللاجئون في قطاع غزة، هؤلاء يشكلون أكثر من نصف سكان القطاع، وبذا فإن مجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية العصيبة في القطاع مرتبطة بمشكلة اللاجئين.

ان اتفاقاً سياسياً بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية لن يغير جوهرياً أوضاع هؤلاء اللاجئين، حتى لو شكلت الدولة الفلسطينية «مضيفة» لهم.

– الواقع في مناطق السلطة يخلق حركة ثابتة وملحوظة من هجرة فلسطينية غير مشروعه الى اسرائيل.

منذ ١٩٦٧، دخل الى اسرائيل بصورة قانونية حوالي مئة ألف عربي، الهجرة غير المشروعة من داخل مناطق السلطة الفلسطينية آخذة في الازدياد، ويتوقع أن تتعاظم، سواء عقب الاتجاهات الديمغرافية هناك، وأيضاً بسبب الفجوات الاقتصادية – الاجتماعية بين اسرائيل والسلطة.

* تنعكس التطورات لدى الفلسطينيين في المناطق، على الاقلية العربية في اسرائيل، التي تصعّد مطالبها، الاجتماعية – الثقافية– الاقتصادية وحتى السياسية، كلما زادت الاتجاهات الديمغرافية من نسبتها بين السكان، وان مجرد ظهور مؤشرات على الاتجاهات وتوقع تحققها في المدى المتوسط، يغذّي فاعلية متصاعدة، وثمة تبرير موضوعي لمطالب عربية مختلفة باسم المساواة في الحقوق والواجبات وفي منع «الغبن»، لكن ينبغي عدم التغاضي أيضاً عن امكانية استغلال ذلك من أجل إلهاب مطالب سياسية بقتالية متزايدة، عبر مزجها مع سيرورات انفصالية.

استراتيجيات بديلة

* المعضلة المبدئية التي تقف اسرائيل أمامها، ازاء المعطيات والاتجاهات الديمغرافية لدى الفلسطينيين، هي بين سياسة تكيّف وملاءمة معها، سياسياً وغير ذلك، وبين سياسة كبح ومواجهة. الاختيار بين الخيارين منوط بفهم طابع اسرائيل المستقبلي وشخصيتها السياسية.

سياسة التكيف مرغوبة لدى المؤيدين لان تكون اسرائيل دولة لجميع مواطنيها، من خلال ملاءمة طابعها القومي ورموزها ومؤسساتها مع الميزان الديمغرافي – السياسي المتغير.

* مقابل هؤلاء، هناك المؤيدون للحفاظ على اسرائيل كما انشئت – كدولة يهودية للشعب اليهودي– وهؤلاء ما زالوا يشكلون الاغلبية في أوساط الجمهور اليهودي في اسرائيل، وهم مطالبون بطرح استراتيجية مضادة تعطي جواباً نافذاً وفعالاً على الاتجاهات المذكورة أعلاه، وذلك من خلال الاعتراف أنه في دولة ديمقراطية يمكن حفظ الطابع اليهودي لاسرائيل فقط، اذا لم تنخفض نسبة الاغلبية اليهودية عن حوالي ثلاثة أرباع السكان.

* يكمن سِحر خيار التكيُّف في كونه سلبياً بالأساس، فهو غير مرتبط باحتكاكات، ولا يلزم بأية تحركات فاعلة، باستثناء تنازلات تدريجية عن الافضلية اليهودية في اسرائيل. مقابل ذلك، فإن خيار المواجهة يستوجب، كما ذكرنا، استراتيجية فاعلة شاملة تدمج بين اجراءات في مستويات مختلفة، غالبيتها الساحقة مرتبطة بالتغلب على عراقيل ومعارضة، ومرتبطة بهذا القدر أو ذاك باحتكاك داخلي، وربما حتى باحتكاك دولي.

فيما يلي المركبات الممكنة لاستراتيجية المواجهة:

– سياسة ولادة، تُوازن العلاقة بين نسب الزيادة الطبيعية بين اليهود والفلسطينيين.

– سياسة تشجيع واستيعاب هجرة متسارعة.

– سياسة ترسيم حدود الدولة المستقبلية، من خلال أخذ معايير حفظ الاغلبية اليهودية في الحسبان.

– موقف حيال قضية اللاجئين يكمن، في أقصى الحالات، عودة الى مناطق السلطة فقط.

– سياسة توزيع السكان اليهود في اسرائيل، بصورة تضمن اغلبية يهودية في اقاليم البلاد المختلفة.

– سياسة جديدة بالنسبة لحقوق الاقلية العربية وواجباتها في اسرائيل، من جهة، وبالنسبة للاسرائيليين في الخارج، من جهة أخرى.

* بالنسبة لسياسة النسل والعائلة في اسرائيل ذاتها:

يمكن العمل على تطبيق سياسة تخطيط العائلة لناحية تشجيع ولادة ٣–٤ أولاد لكل عائلة عبر الغاء مخصصات التحويل للعائلات الكثيرة الاولاد، يجب، بطبيعة الحال، تطبيق قانون حظر تعدد الزوجات. في الامكان توقع أن تؤيد منظمات دولية سياسة تحديد النسل في مناطق غزة والضفة الغربية، كما في الاردن أيضاً، عن طريق اشتراط المساعدات، ضمن أشياء أخرى، حسبما تم الامر مع مصر، وبهدف واضح هو ان يسهم ذلك في الازدهار الفلسطيني، وفي تخفيف عبء الضغوط الاقتصادية – السياسة الناجمة عن نسب ولادة عالية.

* بالنسبة للهجرة: يجب زيادة فعاليات تشجيعها، سواء في اطار الاستراتيجية الديمغرافية الشاملة، وأيضاً كجزء من تلبية حاجات العمل في فروع التكنولوجيا المتطورة.

ينبغي تذكر ان يهود «الدياسبورا» شكلوا، دائماً وأبداً، احتياطياً بشرياً تقليدياً لمنع نشوء أغلبية فلسطينية في اسرائيل.

* بالنسبة لبادرة حدود الدولة: وقائع النزاع اليهودي – العربي بحاجة لمخططات تقسيم ارض اسرائيل (فلسطين) وفي معظم الحالات بموجب مفتاح ديمغرافي – استيطاني. ويبدو ان أية تسوية مستقبلية ستتقرر حسب المفتاح نفسه. الاتجاه المتشكل هو نحو الفصل، الذي يحبذ ان يتم بصورة محسوبة وباتفاق متبادل. وعلى أية حال، فإن فاعلية الفصل منوطة بوسائل مختلفة لتطبيقها، بما في ذلك منع التسلل غير المشروع.

سيكون من الواجب ايجاد مخرج، ليس في دولة اسرائيل (ربما الى الشرق من الاردن) بالنسبة للسكان الفلسطينيين في المناطق – اذا لم يلجم هؤلاء وتيرة زيادتهم الطبيعية.

في اطار اتفاق مستقبلي يجري فيه ترسيم واقرار الحدود الدائمة، ثمة مكان لأن تشمل مناطق الدولة مجموعات سكانية يهودية من الشرق وبمحاذاة الخط الاخضر، ولان تُخرج منها مجموعات سكانية عربية تسكن غربي الخط الاخضر، وبمحاذاته.

هكذا يمكن ان ننقل الى السيادة الفلسطينية اجزاء من «المثلث الصغير» والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي.

تبادل مناطق كهذه، يمكن ان يجري بموافقة، وفي اطار اتفاق شامل ونهائي بين السلطة الفلسطينية

واسرائيل. وفي غياب اتفاق كهذا يمكن تنفيذ بعض هذه الاجراءات من خلال خطوات فصل احادية الجانب.

* بالنسبة لقضية اللاجئين العرب: تطبيق حق العودة بواسطة عودة لاجئين الى مناطق الدولة الفلسطينية، هو تعبير عن تطبيق معقول لهذا الحق، لكنه يشكل عبئاً على الوضع الاقتصادي هناك.

ومثل اوضاع اللاجئين الذين يقطنون في هذه المناطق، فإن العودة ستخلق وضعاً من اللجوء المستمر. مقابل ذلك فان السماح بعودة اللاجئين الى مناطق دولة اسرائيل سيكون تطبيقاً متطرفاً في تفسيره لحق العودة، ومدمراً من ناحية هوية الدولة اليهودية، كذلك فإن تقليص نطاق الداخلين الى اسرائيل الى ما مجموعه ١٠٠–١٥٠ الفاً، حتى لو تم ضبطه، سيزيد الاتجاه الديمغرافي السلبي في اسرائيل ذاتها، ومن شأنه ان يشكل سابقة تثير توقعات.

في هذا السياق يجدر ذكر ان المساعدات التأهيلية للاجئين ستبطل عقب الزيادة الطبيعية في صفوفهم. هذه النسبة تلقي ظلالاً قوية من الشك على امكانية تجنيد الموارد المناسبة لاستيعاب هؤلاء السكان والاهتمام بهم.

اذا توصل الحل الى مساعدة بمقدار عشرة آلاف دولار للفرد الواحد، فإن التكلفة الاجمالية لتأهيل / تعويض اللاجئين تتجاوز خط الـ٥٠ مليار دولار، وكل ذلك على فرض ان المبلغ سيحول في الوقت القريب، قبل ان تزداد جماهير اللاجئين، وهناك شك فيما اذا كان بالامكان تجنيد أكثر من ملياري دولار في السنة، الامر الذي من شأنه ان يبقي الوضع متخلفاً عن زيادة جماهير اللاجئين، وان يثير خيبة أمل عميقة في أوساطهم، لا ان يخفف عنهم بالذات.

* بالنسبة لموضوع السكان اليهود في اسرائيل: يجب تشجيع الاستيطان اليهودي في مناطق اشكالية من ناحية ديمغرافية، وبشكل خاص في الجليل ومرج ابن عامر، وكذلك في النقب، وذلك من أجل منع تواصل أغلبية عربية تقطع اوصال اسرائيل، ضمن اشياء أُخرى.

* بالنسبة لحقوق وواجبات مواطني الدولة: ينبغي فحص منح عرب دولة اسرائيل امكانية الخيار بين المواطنة الكاملة في دولة اسرائيل، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حقٍّ مقيم دائم في البلاد، في موازاة ذلك، ينبغي تمكين مشاركة اسرائيليين ذوي اقامة دائمة في الخارج في الانتخابات في اسرائيل بواسطة الاقتراع من الخارج (من خلال البريد أو في الممثليات الدبلوماسية) كما هو متبع

بالنسبة لمواطني دول أخرى (الولايات المتحدة مثلاً) .

* بالنسبة للاقلية العربية – الفلسطينية في اسرائيل ذاتها : الاقلية العربية مستحقة طبعاً لجميع الحقوق الثقافية، الاقتصادية، القانونية، والاجتماعية، التي تستحقها في العادة مجموعات الاقلية . بيد ان ممارسة حقوق كهذه تصبح ممكنة بالكامل، على ما يظهر، عندما يتحمل هذا الجمهور ايضاً واجباته المدنية، وعندما ينشأ واقع اقليمي يكون حق وجود دولة اسرائيل كدولة يهودية في ظله غير خاضع للشك في العالم العربي كافة .

كمبدأ، يستحيل التغاضي عن معطيات الخلفية، والتي بموجبها ترتبط الاقلية العربية في اسرائيل بصلات اثنية وايديولوجية وسياسية مع الشعب الفلسطيني ومع العالم العربي، وبهذا فإن وضعها مختلف عن أوضاع أقليات اخرى في العالم . تطبيع الوضع السياسي للاقلية العربية في اسرائيل مرتبط بتطبيع الوضع السياسي لاسرائيل في المنطقة . وهو بالتالي موضوع للمدى البعيد .

اليهود في العالم

* حالياً يعيش في العالم حوالي ١٣,٣ مليون يهودي، منهم حوالي ٥ ملايين في اسرائيل (٣٧ بالمئة) حوالي ٤٧ بالمئة من مجموع يهود العالم في أجيال صفر – ١٤ سنة يعيشون في اسرائيل . وفي سنة ٢٠٠٥ سيعيش أغلبية اليهود ابناء هذه الاجيال في اسرائيل، وفي سنة ٢٠١٠ سيشكل اليهود في اسرائيل حوالي نصف عدد يهود العالم، وبعد ذلك ستقطن اغلبية الشعب اليهودي في اسرائيل .

* الاسهام المضطرد ليهود العالم في مناعة اسرائيل وأمنها هو من الاهمية بحيث يشكل الظهير الاستراتيجي لدولة اسرائيل، والشراكة بين يهود العالم وبين اسرائيل تسهم في صناعة اسرائيل القومية بعدة مفاهيم :

– المجال السياسي والدولي : يهود الولايات المتحدة والعالم يؤثرون في دولهم في اتجاه يعتبر ايجابياً لاسرائيل، فان ابواب الاتحاد السوفييتي انفتحت أمام اليهود، للهجرة الى اسرائيل بفضل يهود الولايات المتحدة، في الوقت نفسه فان دولة اسرائيل، تؤثر عبر تبنيها خطوطا سياسة مختلفة، توازن الفوائد والاضرار المحتملة ليهود العالم . وهكذا، مثلاً، فان عمليات عسكرية اسرائيلية تدرس أحياناً في ضوء تأثيرها المحتمل على الجاليات اليهودية في أماكن تواجدها .

– المجال الاقتصادي: في الماضي كان تأثير التبرعات اليهودية لاسرائيل هائلاً. حالياً يدور الحديث حول حوالي مليار دولار سنوياً.

ان الاهم من التمويل، هو المبدأ الذي يهدي المتبرعين، ونقصد التماثل مع دولة اسرائيل.

– قضية الهجرة: لولا الهجرة لما كانت اغلبية يهودية في دولة اسرائيل. في ١٩٤٨ كان عدد اليهود في دولة اسرائيل حوالي ٦٠٠ ألف، بدون الهجرة اليهودية كان عدد اليهود في اسرائيل يبلغ حالياً حوالي ١,٢ مليون فقط، وهناك شكّ كبير فيما اذا كانت دولة اسرائيل موجودة أصلاً. ولولا موجة الهجرة الكبيرة من دول «رابطة الشعوب»– لكانت الاغلبية اليهودية في اسرائيل متآكلة جوهرياً منذ الآن.

* في الوقت نفسه، فإن الاحداث في اسرائيل، ومكانة اسرائيل في الساحة الدولية، تنعكس على مكانة الجاليات اليهودية في العالم، وعلى صورتها الذاتية، وحتى على أمنها.

* الاتجاهات الديمغرافية (نسبة زيادة طبيعية متدنية) والذوبان لجهة الاندماج، هي التي تخلق مظاهر قضم رئيسية في حجم الجاليات اليهودية في أرجاء العالم. وهذا الاتجاه ملموس، بشكل خاص، لدى الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، التي تشغل أهمية خاصة من ناحية اسرائيل، بسبب كونها الكبرى بين الجاليات اليهودية في العالم، وبسبب وزن الولايات المتحدة كدولة عظمى.

التأييد الأميركي لاسرائيل، بفضل التأثير اليهودي ضمن جملة عوامل اخرى، لا يزال عالياً جداً في الكونغرس والرأي العام مقارنة بتأييد العرب، وللنواة المنظمة بين يهود الولايات المتحدة قوة هائلة، انها نواة لمليوني يهودي ناشطين وفعالين ومؤثرين يقاتلون مع اسرائيل أكثر مما في الماضي. وهذه المجموعة موجودة في جميع النخب المهمة في الولايات المتحدة.

* على الرغم من كل ذلك، ثمة مجموعة أسباب للقلق:

– الضعف الديمغرافي، الذي يؤثر على الوزن السياسي ليهود الولايات المتحدة.

– انخفاض الاهتمام الاميركي بالسياسة الخارجية.

– التحفظ الآخذ في التصاعد في الولايات المتحدة من المساعدات الخارجية.

– الميل في الكونغرس نحو أجندة داخلية، بينما يتصاعد وزن بعض المجموعات الاثنية.

– تعاظم قوة المسلمين والعرب في الولايات المتحدة، عددهم اليوم يقدر بحوالي ٦ ملايين

ومجموعتهم الضاغطة تسعى نحو تقليص المساعدات لاسرائيل والتقليل من الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، ورفع العقوبات عن العراق.

* قضية الشعب اليهودي في «الدياسبورا»، المورد الاكثر أهمية لوجود اسرائيل، فضلاً عن الشعب القاطن في صهيون، ليست مطروحة على أجندة اسرائيل الأمنية، حتى الآن لم يجر ولو حتى بحث جديّ واحد في حكومات اسرائيل حول مستقبل الشعب اليهودي وأمنه.

مطلوب سياسة قومية مشتركة لدولة اسرائيل ولمؤسسات يهودية عالمية (في مركزها الوكالة اليهودية) لضمان مستقبل الشعب اليهودي وامنه وربطه مع اسرائيل.

يجب طرح الموضوع على جدول الاعمال، وفي هذا الاطار ينبغي العمل على تحقيق الغايات المركزية التالية:

– زيادة الهجرة كما ذكرنا أعلاه، كجزء من سياسة ديمغرافية شاملة.

– توطيد الهوية اليهودية الصهيونية من أجل تقريب الجيل الشاب من الشعب اليهودي الى اليهودية واسرائيل.

* النماذج الممكنة لمبادرات عينية في الاتجاها السالفة:

– مضاعفة عدد الدارسين في التعليم اليهودي في «الدياسبورا» من ٢٥ بالمائة الى ٥٠ بالمائة.

– زيادة عدد المربين اليهود بثلاثة اضعاف (حالياً يتم تأهيل حوالي ١٥٠ في السنة، ويجب الوصول الى أكثر من ٤٠٠).

– زيادة عدد الشبيبة اليهودية الذين يأتون لزيارات في البلاد بثلاثة أضعاف.

* ينبغي أيضاً تعميق تداخل دولة اسرائيل في حياة الشعب اليهودي في «الدياسبورا» وتوطيد رابطته معها. يجب منح الشعب اليهودي مكانة متعاظمة باضطراد في اسرائيل، وذلك من خلال اتخاذ قرارات ذات دلالة للشعب اليهودي واليهودية في اطار جملة اشياء أخرى.

يجب اقامة «بلدة الشعب اليهودي» لمؤسسات عموم الشعب حيث هي، وخلق نسيج غني من العلاقات بين اليهود في إسرائيل وبين اليهود في «الدياسبورا»، وتشجيع التعارف والصلات بين يهود اسرائيل ويهود «الدياسبورا»، بما ينمي شعوراً بـ«المبالاة» المتبادلة حيال المصير والغايات المشتركة.

المدماك السياسي

* في السنة الأخيرة اتضح أن:

– جهود اسرائيل للتوصل مع الفلسطينيين الى تسوية تضع حداً، من ناحية عملية وعلى مستوى النوايا، للمطالب المتبادلة والنزاع باءت بالفشل. واتضح ان القيادة الفلسطينية لا تنظر الى الاتفاق كمفاهيم تسوية كاملة، وإنما بمفهوم إلغاء الكولونيالية «بموجب معادلات خارجية ومهترئة للأمم المتحدة مثل ١٨١ و ١٩٤، وليس حصراً بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢».

– صعّد الفلسطينيون، مؤخراً، كفاحهم ضد اسرائيل، وجنباً الى جنب مع استمرار المفاوضات، وبقدر كبير من أجل توطيد موقفهم فيها، صعّد الفلسطينيون كفاحهم، سواء على المستوى العسكري، من خلال لجوئهم الى ممارسة العنف والقوة بصورة واضحة، وكذلك على المستوى الدبلوماسي بواسطة النشاط المتعاظم لتدويل النزاع.

– اتجاه التطبيع من ناحية مكانة اسرائيل في المنطقة تعرض للكسر، بالذات في الفترة التي أخذت اسرائيل تتبنى فيها مواقف معتدلة. والدول العربية، التي أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، قامت بتقليصها «ثلاث دول قطعت علاقاتها، ودولتان سحبتا سفيريهما». هذا الانعطاف السلبي في اتجاه التطبيع جسّد بالملموس هشاشة التطبيع الاقليمي الذي سعت إليه اسرائيل، وكذلك كون هذه العملية برمتها سهلة التحويل.

* هذا الواقع أوضح لإسرائيل ان مصطلحاتها حيال ماهية علاقات السلام لا تتلاءم مع مصطلحات العرب. وفرضها لطابع وماهية التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، كنهاية تصريحية وعملية للمطالب والنزاع، لا يتلاءم مع نية الفلسطينيين.

بل إن الأحداث في الفترة الأخيرة، تطرح مخاوف بأن الأمر غير مقتصر على انعدام «نضوج» سياسي لدى العرب للمصالحة والسلام الكامل فحسب، وإنما ايضاً تقف في صلب السلوك الفلسطيني النيّة لإبقاء النزاع والمطالب مفتوحة، بحيث يمكن خوضه في المستقبل، ربما عندما تتحسن الظروف الديمغرافية وتوازن القوى من ناحيتهم.

وبينما تتطلع اسرائيل الى وضع حد للنزاع، بصورة تحفظ كونها دولة يهودية، يتطلع الفلسطينيون الى ان يستعيدوا حقوقهم بطريقة تضع عملياً حدّاً لماهية اسرائيل اليهودية.

* طالما لم تتغير هذه الظواهر «وثمة شك بأن يحدث تغيير جوهري، إلاّ إذا حصلت، ربما من قبل قوى العولمة، بدائل سياسية بعيدة المدى في العالم العربي في اتجاه الانفتاح والديمقراطية»، فإن اسرائيل مطالبة بأن تأخذها في الحسبان وأن تستعد بما يتناسب معها.

بين خطوط النهج والسياسة المطلوبة:

– عدم التعامل مع «عملية السلام» كما لو أنها أحادية الاتجاه وتامة، وينبغي رؤيتها كـ«عملية تسويات». صحيح ان مجرّد التواجد في عملية يشكل عامل استقرار، وله اسقاطات دولية ايجابية من وجهة نظر اسرائيل، لكن على الرغم من ذلك، يجب ان نرى في منتوج الاتفاق «تسويات» أكثر من كونها «اتفاقيات سلام» نهائية وثابتة.

– في غياب احتمال راهن لاتفاق سلام اقليمي شامل، بدون تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وفي غياب إمكانية عملية للوصول الى تقارب تتيح تطبيق التسوية تنفتح أمام اسرائيل ثلاثة بدائل سياسية أساسية:

١– إعادة عملية المفاوضات الثنائية – الأطراف الى هيكل جزئي محسوب ومراقب، يسعى الى تسويات مدرّجة، يجوز أن تكون منتوجات مغايرة لذلك، بما فيها على مستويات مختلفة من تدخل أميركي.

٢– إجراءات فصل أحادية الجانب، بدون مفاوضات، نحو الخطوط والشروط المريحة لإسرائيل، بينما يؤخذ في الحسبان جواز اتخاذ خطوات فلسطينية أحادية الجانب مضادة.

٣– بلورة خريطة هيكلية جديدة للعملية على أساس متعدد الأطراف، مغايرة لتلك التي بدئ بها قبل عقد من السنوات، بحيث تدمج المسارات المتعددة الأطراف الاقليمية التي علقت منذ ١٩٩٥ مع المسارات الثنائية الأطراف المتبقية. يجوز أن هذا التخطيط الهندسي سيتيح إمكانيات ليونة إجرائية وجوهرية لا يتيحها الهيكل الحالي.

* في كل الحالات وفي جميع المفاوضات التي تدخلها اسرائيل في إطار عملية التسويات وفي أي هيكل يمكن فيه القيام بذلك، من المرغوب والجدير أن يكون مبدآن بمثابة شرطين مستبقين ضروريين من ناحيتها:

١– تدار أية مفاوضات فقط في ظروف عدم استعمال القوة، وفي شروط هدوء ميداني. وحق

اسرائيل في طلب ذلك ناجم عن التعهدات التي قطعها الفلسطينيون على أنفسهم في اتفاقيات سابقة.

المفاوضات،بعيداً عن وابل النيران، مطلوبة لإسرائيل أيضاً من أجل تحسين موقف المساومة الأساسي خاصتها «لهذا السبب ينبغي توقع ان يبذل الفلسطينيون كل ما في وسعهم من أجل ان يحتفظوا لأنفسهم بخيار استعمال القوة».

٢– قبل الانصراف الى مفاوضات حول تسويات جديدة، وقبل تلخيصها، يجب التأكيد على الايفاء بتعهدات واتفاقات سابقة. هذا المبدأ ضروري في جهاز اتفاقيات تستند فيه الواحدة على الأخرى، مثل مدماك فوق آخر. عدم الالتزام باتفاقيات سابقة يقوّض أسس العملية برمتها. هذا المبدأ حيوي أيضاً من أجل معافاة العملية على المدى البعيد، ومن أجل أن تكون هناك مفعولية وملموسية لكل ما يتم الاتفاق عليه في اطارها.

* بالنسبة للخيار السوري: أمل هذا الخيار وفائدته يلفهما الضباب من جرّاء البدائل الظرفية التي حصلت منذ جولات المفاوضات السابقة، بما في ذلك تغير السلطة في دمشق وتغير الإدارة في الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فإن حيّز المناورة التكتيكية بين القناة السورية وبين القناة الفلسطينية قد تقلّص، ومن المشكوك فيه ان تتاح الإمكانية للتقدم في القناة السورية وحدها. المنطقي أكثر أن تدمج القناتان السورية والفلسطينية في عملية اقليمية متعددة الأطراف.

المدماك العسكري

عام

تقف اسرائيل أمام ثلاث دوائر مواجهة: دائرة محاذية، فلسطينية «ولا يمكن فصل عرب اسرائيل عن هذا المجال» وجنوب لبنانية، تتميز بقدرة قتالية ذات قوة أو كثافة متدنية، أوقتال محدود «ارهاب، حرب عصابات، وعصيان مدني». دائرة قريبة، سورية، مع امكانية إمداد من جانب مصر، العراق، وربما الأردن أيضاً، وتتميز بقدرة قتالية ذات قوة كبيرة في البر والجو والبحر. دائرة بعيدة، في عمق الأراضي السورية وفي العراق وفي ايران، وتتميز بالتهديد بحرب استنزاف ضد الجبهة الداخلية، واستخدام صواريخ أرض – أرض، وتصعيد ممكن عبر استخدام اسلحة غير تقليدية. وهذه الدوائرمرتبطة بعضها مع بعض، بحيث ان حدوث انفجار في إحداها، قد يؤدي الى انفجارات في الدوائر الأخرى.

* من بين الاتجاهات التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة، نلاحظ ما يلي:

– في الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني، يتشكل مساران مبدئيان متداخلان الواحد مع الآخر: الأول، مسار الفرص لوقف المواجهة في الدائرة القريبة، والتقليل من احتمال مواجهة اقليمية؛ والثاني، في ظل غياب حلّ، مسار سلسلة التفجيرات، الذي قد يكون متميزاً بنشاط مثل زيادة أعمال التخريب العدائية، وتصعيد عنيف في جميع أنحاء أرض اسرائيل، وتدويل الصراع وجرّ العالم العربي / الاسلامي الى التدخل، وما شابه ذلك.

– نزعات زيادة القوة العسكرية التقليدية لدى العرب: حتى لو لم تعد هناك نوايا عربية عامة للتوازن أو حتى للتفوق العسكري على اسرائيل، ثمة جهد لدى مصر من أجل تعاظم منظم، وأيضاً لدى سورية لتطوير أفضليات نسبية مقابل نقاط ضعف اسرائيلية.

وثمة سؤال مهم ومفتوح، هو: هل بالإمكان إحراز تسوية سياسية مع سورية، غير منوطة باقتنائها لوسائل قتالية متقدمة من الغرب ومن الولايات المتحدة خصوصاً؟

– نزعة تطوير السلاح غير التقليدي: إنجاز قدرة نووية عسكرية من جانب دولة عربية / اسلامية، سيشكل منعطفاً استراتيجياً اقليمياً ذا انعكاسات كثيرة. ومن بين جميع السيرورات الحاصلة الآن، فإن تطوير القدرة النووية والصاروخية في العراق و/أو في ايران هو الأكثر تهديداً.

– الاتجاهات الديمغرافية: التكاثر السكاني الطبيعي غير العادي لدى الفلسطينيين، (وبقدر مشابه، رغم أنه أقل وتيرة في سائر العالم العربي)، يظهر، كما هو مذكور أعلاه التوازن السكاني غربي الأردن ضد مصلحة اسرائيل. هذه القوى السكانية تكرّس التخلّف الاقتصادي في المنطقة وتثير ضغوطات اجتماعية وسياسية، تؤثر على استقرار أنظمته وعلى امكانية الوصول الى تسويات.

* على ضوء ظواهر عدم الاستقرار وأخطار الحرب هذه، تم بناء الجيش الاسرائيلي على مدار السنين، من أجل ضمان قدرة على الحسم العسكري، متداخلة بقدرة ردع وانذار تهديدات من الدائرة القريبة، وبقدرة ردع عقابية ودفاعية تجاه الدائرة البعيدة. واليوم، كما في الماضي، فإن اسرائيل موجودة في أوج المواجهة في الدائرة القريبة، التي تعمل من خلالها ضمن مجموعة من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل انجاز الهدوء. قدرة الصمود الاسرائيلية في مواجهة من هذا القبيل تتعرض الآن للامتحان.

* تستهدف مجمل السياسة الاسرائيلية في المنطقة زيادة الاستقرار، بواسطة منع محاربة وتهديد اسرائيل. وبقيامها بذلك، تحالفت اسرائيل مع الولايات المتحدة، التي لديها أيضاً مصلحة أكثر شمولية في استقرار المنطقة. وشملت الوسائل الأساسية التي اتبعها الحليفان:

– عملية تسويات– هي «عملية السلام» – جرت إدارتها غالباً، لكن ليس دائماً، بتنسيق، وكان من المفترض ان يحدث، بمجرد تقدمها ووجودها، إسهام في استقرار المنطقة.

– عرقلة جهود ايران والعراق، الرامية الى التسلح بصواريخ ارض – ارض، وبأسلحة غير تقليدية. وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها قيادة هذه الجهود.

* بين العناصر الأساسية التي ساهمت في الاستقرار الذي ساد حتى الآن:

– قوة اسرائيل، كونها تملك قدرة حسم عسكرية تردع نشوب حرب شاملة ضدها «خصوصاً في ظل غياب ائتلاف متكتل مقابلها».

– الحضور السياسي والعسكري للولايات المتحدة في الحلبة الشرق أوسطية، ونشاطها المثابر ووزنها كقوة عظمى، في ضوء عدم وجود خصم منافس يقلل من تأثيرها.

– اهتمام مصر وسورية بالاستقرار الحالي وباستقرارهما، حتى الآن، في وجه جهات محرضة تزداد قوة مثل ايران – قائدة الارهاب، والعراق – الذي ينتفض على قيود الحصار المفروض عليه.

* ويبدو، مع ذلك، ان التوازن الحالي غير مستقر. أولاً، وكما هو مذكور أعلاه، بسبب قوة الاطراف المقوّضة للاستقرار في المنطقة. وثانياً، بسبب ان النشاطات الهادفة للاستقرار – عملية التسويات وجهود الردع في الخليج – متعرّضة للتآكل، والتأرجح والتقهقر.

* ويتوجب، لهذا، الأخذ بالحسبان الاحتمال المعقول، وهو انه في فترة الجيل الحالي، ويبدو ايضاً انه في فترة الجيل القادم، سيستمر الصراع اليهودي – العربي بالتأرجح بين التسويات والحروب، في وقت تتداخل فيه مُثُل تخطيط المواجهات العنيفة والمفاوضات السياسية و/أو بالتناوب. ومن غير الواضح فيما اذا كانت هناك بدائل عسكرية ملموسة –أميركية أو اسرائيلية– لمنع تسلح العراق أو ايران بأسلحة نووية. بالإمكان فقط تأخير هذه العملية وعرقلتها أو إفشالها بشكل موضعي. وهناك شكوك فيما اذا كان السلام الشامل والدائم بين اسرائيل وجيرانها، سيتم انجازه قبل ان تتمكن دولة واحدة أو أكثر في الخليج الفارسي من احراز قدرة نووية تنفيذية.

* بما ان اهتمام اسرائيل في كل واحدة من دوائر المواجهة يكمن في عدم الوصول الى وضع حربي، فإن المطلوب، تلقائياً، ذاته هو ان تنجز هذا الهدف بالاعتماد على الردع. وهذا، على حد تعريفه، يستهدف ثني الخصم عن القيام بعمل عدائي، من خلال إقناعه بأن هذا غير مجد بالنسبة له مسبقاً. والطريقة الجديرة لدفع خصم نحو حساب من هذا القبيل، تكمن بوضع تهديد جدي أمامه، ومتعلق بتصرفاته وبسلم أفضلياته، وبمستوى من العقاب يجعله خاسراً لا محالة. حتى لو أن العملية العدائية جاءت على وجه جيد. وهذا المجموع من القدرات السياسية والردع، يبدو بحاجة الى المزيد من القوة أكثر من أي مجال آخر.

الدائرة البعيدة – ردع استراتيجي

* إن قدرة الردع الفاعلة هي الرد الاستراتيجي الأوضح، وعملياً الأكثر ضرورية، في ظروف تهديد غير تقليدية على اسرائيل، في اطار دائرة المواجهة البعيدة. وبما ان ظهور هذا التهديد آخذ بالاقتراب، فإن الرد لازم أيضاً. فيما يلي، في هذا السياق، الأهداف التالية للفترة الأخيرة:

– نظام العقوبات والتفتيش في العراق انهار منذ سنتين.

– ايران تواصل تطوير الصواريخ وتتقدم باتجاه السلاح النووي.

– الهند وباكستان تعدتا خط العتبة بإجرائهما تجارب نووية.

* إن لهذه العمليات انعكاسات على السياسة النووية – العملية والمعلنة – لإسرائيل. وبالنسبة لسياساتها المعلنة فإنها منطوية تحت مبدأ الضبابية، الذي أثبت نفسه جيداً على مدار السنين. وكذلك سياسة مراقبة السلاح الاسرائيلية في المجال النووي – وبضمن ذلك توجهها حيال معاهدة NPT ومعاهدة CTBT – مقبولة من الناحية الدولية، وملائمة للظروف الاقليمية. الدول العربية، وعلى رأسها مصر –وبالطبع الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية– تفضل ان تواصل اسرائيل سياستها الضبابية، وبالقدر ذاته، أن تكون ليّنة أكثر بسياستها حيال الأسلحة غير التقليدية. ولا يبدو انه من المطلوب إحداث تغيير في هذا المجال من جانب اسرائيل. وعملياً، فإن الامتحان الأساسي للسياسة النووية والأمنية الاسرائيلية سيتم عندما تعلن دولة معادية في المنطقة، عن حصولها على قدرة نووية عسكرية، و/أو تُظهر ذلك بتنفيذ تجربة.

* ربما كان من الأجدر، في مرحلة ما، تحويل «صندوق التصريحات» الذي تستخدمه اسرائيل منذ فترة، وبموجبه تحويل «لن تكون الأولى في ادخال سلاح نووي الى المنطقة» الى المعادلة التي بموجبها «لن تكون الأولى التي تعلن عن ادخال سلاح نووي الى المنطقة». ومن الجائز الافتراض بأنه قد تطرأ في المستقبل تغيرات اضافية على سياسة التصريحات الاسرائيلية. لكن المكان هنا غير مناسب للتطرق الى ذلك، ولا الى الجوانب العملية لاستقرارها النووي.

* في اطار المواجهة في الدائرة البعيدة، يتطلب الأمر من اسرائيل، بالإضافة الى كل ما ذكر، اعتماد هيكل قتالي يضع أمام أذرع الجو والبحر مهامَّ متميزة وجديدة. وكذلك للجبهة الداخلية ولجهاز السلطة، ثمة أدوات جديدة للمواجهة. وبالاستناد الى معطى وجود مجمع لثلاثة آلاف صاروخ من جميع الأنواع، في أيدي الدول العربية وايران، فإن لهذا الأمر عدة دلالات:

– الجبهة الاسرائيلية الداخلية أصبحت هدفاً، وبالتالي جبهة.

– مبادئ الردع تتغير.

– مشاركة دول الدائرة البعيدة في القتال، تبدأ من لحظة نشوب الحرب. ولا حاجة للعدو بعد الى ارسال قوات، على الأقل في بداية الحرب.

* بسبب الآماد الطويلة التي تميز هذا الهيكل، يتطلب الأمر تغييراً جوهرياً في نظرية تفعيل وبنية

قوة سلاح الجو، سواء أكان ذلك بالنسبة للدائرة القريبة، أم بالنسبة للآماد الأكثر بعداً.

ويتطلب الأمر كذلك تغييراً في أنواع الطائرات، وفي كمية الطائرات، وفي الاتصالات، وفي المخابرات، وفي صنع الصور الجوية، وغيرها.

* في ضوء التهديد بالسلاح غير التقليدي ضد اسرائيل، فإنه يتعيّن على اسرائيل العمل بمثابرة وباستباق للأمور، لوضع عدد من المداميك الجوابية مثل:

– ردع: ضروريته مفهومة للغاية. لكن كما ذكرنا فإن المكان هنا غير مناسب للتفصيل. ويكفي القول إنه يجب أن يكون ديناميكياً، وأن يعطي الجواب الشافي من الناحية التنفيذية المطلوبة. وطالما يتطلب الأمر من اسرائيل قدرة رادعة، ويسود بينها وبين الولايات المتحدة ذلك التفاهم الاستراتيجي الذي انجز في العام ١٩٩٨، فلن تحدّ أنظمة مراقبة السلاح من قدرتها على الردع. من الجائز حتى ان اهتمام الولايات المتحدة بالمحافظة على استقرار المنطقة، سيجعلها تزيد من قوة الردع الاسرائيلية، من دون أن تكون لذلك علاقة باهتمامها بأمن اسرائيل، في اطار إعادة تدريج العلاقات الاستراتيجية معها.

– دفاع فعّال: في هذا النطاق يتوجب زيادة قدرات الصواريخ المضادة للصواريخ وتطوير أجهزة «حيتس» والـ«باتريوت» ونشرها. ويتطلب ذلك استكمال دوائر التطوير والانتاج والانتشار، بمواصلة استثمار الأموال. القدرة الهجومية على مواقع صواريخ العدو في مناطق إطلاقها (سواء أكان ذلك عن طريق ضرب قواعد اطلاق الصواريخ، أم اصابة الصواريخ في مرحلة اطلاقها والاستعداد لإطلاقها أم بواسطة ضرب القواعد العسكرية) هي جزء لا يتجزأ من امكانيات الدفاع الفعّال الذي يتوجب تطويره وتبنيه. إن تكلفة الوسائل التكنولوجية اللازمة مرتفعة، وتشمل حيازة طائرات، وصواريخ، وطائرات من دون طيار وبرامج فضائية. وهذا استثمار يجب عدم التخلف فيه. بالإمكان تخفيف العبء والتوصل الى قدرات تنفيذية عالية أكثر، اذا ما تم تقديم موعد التفاهم الأمني مع الولايات المتحدة؛ توسيع امكانيات التعاون في اطار تحالفات مع جهات دولية، مع اعضاء حلف «الناتو» أو مع الحلف نفسه، وكذلك مع دول صديقة في المنطقة – من شأن ذلك أن يكون مهماً. والجدير بالذكر ان أهمية هذه القدرات ليست دفاعية بحتة، وإنما تكمن فيها أيضاً مشتقات ردعية.

– دفاع غير فعّال: المطلوب تنظيم الجبهة الداخلية، وارشادها وتأهيلها للدفاع أمام تهديد الصواريخ. هذا الأمر تجسد، بالملموس، في حرب الخليج وعلى هامش الأزمات التي حصلت منذ ذلك الحين بين

الولايات المتحدة والعراق. ويجب تطوير تنظيم الجبهة الداخلية، على مستوى التجهيز الفردي والعام بوسائل دفاعية وملاجئ، أيضاً على مستوى أعمال المساعدة والانقاذ. الدفاع عن السكان أمام قتال غير تقليدي يتطلب وسائل خاصة. وتجهيز الجبهة الداخلية لساعة الامتحان يستلزم تعاوناً أكبر من جانب الجمهور؛ وعلى الجمهور ان يعلم بما يتوقع منه ومن المهم تدريبه على التصرف الصحيح، من أجل تحقيق أفضل حماية له ولمصلحة الجهد القتالي عموماً. رغم ان المهمة الاساسية ملقاة على عاتق قيادة الجبهة الداخلية والجهات المسؤولة في حالة الطوارئ «جهاز حالة الطوارئ»، لكن المطلوب أيضاً تأهيل قيادة متدربة وطليعية، على المستوى القومي، وعلى المستوى المحلي ايضاً.

الدائرة القريبة – دفاع، ردع وحسم

* إن دائرة المواجهة القريبة، المتعلقة بهيكلية المواجهة في الحجم التقليدي، كانت تميز حروب اسرائيل في الماضي. وهي التي جرت أمامها بلورة وصياغة نظرية الأمن الاسرائيلي «مبدأ الضربة الأولى، ابادة المركبات القتالية الأساسية لدى العدو، ونقل سريع للحرب الى اراضي العدو، تفوّق جوّي، قتال وسط دمج جميع الاذرع، مبنى جيش نظامي واحتياطي، وما شابه ذلك». وهذه الهيكلية لم تستوجب في الماضي انماط ردع ودفاع، من النوع الذي تتطلبه الهيكلية غير التقليدية. وفي حين يوجد ردع تجاه دول الدائرة القريبة، فإن هذا الردع يستمد قوته ليس من التهديد بمعاقبة العدو، وإنما هو ناجم خصوصاً عن تعطيل انجازاته بواسطة الدفاع الهجومي والحسم. وبالإمكان القول ان الردع، بواسطة تعطيل الانجازات فقط، من دون جباية ثمن مهم آخر، هو ردع محدود. فلا عجب، اذاً، انه لم يكف في الماضي لمنع هجوم على اسرائيل، وربما لن يكفي في المستقبل.

من هنا، فإن مركز الثقل موضوع على عاتق الانذار والدفاع والحسم.

* في الامكان القول إن صورة اسرائيل النووية هي أيضاً التي وضعت حاجزاً أمام نوايا العدو للوصول، حتى بوسائل تقليدية، الى أوضاع تشكل خطراً على مجرد وجود اسرائيل. وبالإمكان التوقع بأن يكون هذا الحاجز موجوداً، أيضاً في المستقبل. رغم ذلك، يتطلب الأمر من اسرائيل الاستعداد لإمكانية مواجهة في الدائرة القريبة وبالحجم التقليدي. وهذه المواجهة اصبحت أكثر تطوراً وتغيرت وجهتها وأساليب عملها. والتغيير الاساسي يكمن في التحول الى تكنولوجية تسلح موجه ودقيق، بقدرات فتك عالية، من خلال استخدام وسائل استشعارية وتجسسية. هكذا تتغير

بصورة كاملة، قدرة ابادة الأهداف، خاصة تلك المتحركة في ساحة المعركة «مدرعات/سيارات» وكذلك القيادات ووسائل السيطرة والمراقبة. والمطلوب، جهد خاص لتطوير الوسائل، التي تشكل حلقة اتصال لإغلاق دائرة التشخيص واطلاق النار والابادة. ويجب تعديل نظرية القتال الأرضي وتنظيم مركبات القوة البرية من جديد. عملية التغيير هذه اصبحت موجودة في أوجها وتعبّر عن رؤية جديدة ومعدلة للقتال الواسع.

هذا الشكل القتالي، الذي يتطلب قدرة تواصل قتالية حتى الحسم، يستوجب مهارة عالية من كل جندي في كل مراحل التدريب. وستكون هناك حاجة في المستقبل لبناء الجيش الاسرائيلي على أساس مركَّب وأكبر للوحدات النظامية، لتحمل العبء الاساسي للمعركة، فيما يساعد جند الاحتياط على وجود تواصل قتالي.

الدائرة المحاذية – استنزاف، ردع ودفاع

* الهيكلية الثالثة، مواجهة بقوة منخفضة، تتميز بأشكال مختلفة لتفعيل العنف: ارهاب، عنف وضرب سير الحياة الاعتيادي في الأراضي الاسرائيلية وخارجها؛ حرب عصابات؛ انتفاضة شعبية، مظاهرات عنيفة، وما شابه ذلك.

التحدي الكامن فيها هو تحدٍّ تنفيذي واستراتيجي معاً: فهو قد يزعزع الأمن الأساسي للمجتمع، وقد يزعزع الثقة في قدرة قوى الأمن على منح حماية لمواطني الدولة بنجاعة، وقد يؤثر على جاهزية الجمهور لدعم السياسة والعمليات التي تقوم بها الدولة. وبهذه الطريقة بإمكان العدو أن يؤثر بطرق مختلفة على عملية اتخاذ قباطنة الدولة للقرارات، خاصة في اطار المفاوضات السياسية.

* القتال بقوة منخفضة جرى اتباعه ضد اسرائيل طوال السنين الماضية، بدءاً بتسلل «الفدائيين»، ومروراً بالعمليات الارهابية الفلسطينية في انحاء العالم، وصولاً الى عمليات التفجير وحرب العصابات، بوحي ايراني من خلال «حزب الله». القتال بقوة منخفضة هو شكل أساسي من القتال الجاري الآن في الدائرة المحاذية لإسرائيل. وبالإمكان توقع أن يستمر هذا القتال، ويجب الأخذ بالحسبان امكانية انتشاره في الداخل، في عمق دولة اسرائيل، في حال ازدياد التصادم مع العرب في اسرائيل.

* تفضيل العدو للقتال ذي القوة المنخفضة يرجع الى غياب امكانية خوض قتال تقليدي أو الى غاية تخدم الوصول الى مستوى كهذا، إذ انه في اطار الهيكلية التقليدية يوجد لإسرائيل جواب أكثر

تبلوراً. ومميزات القتال بصورة منخفضة تشكل صعوبة بنيوية في «قدرة» الردع – قوة هجومية متدنية تستلزم قوة رد عقابية متدنية. حتى لو كان هناك مجال للعقاب – فليس لديها دائماً «عنوان». الخلاصة المستوحاة من ذلك هي ان احتمال ردع قتال من هذا القبيل، بواسطة تهديدات بالعقاب، هو أمر محدود للغاية من بدايته، بالإمكان ايجاد قدر من الردع بواسطة تهديد وضرب في مستويات القيادة التنفيذية، واحياناً تجاه المستوى الذي يتخذ القرار. لكن هذا النوع من الردع، نوع «القطع» (decapitation)، تترتب عليه مشاكل لأسباب سياسية وقانونية. ومنذ فترة عمليات «الفدائيين» في سنوات الخمسين، التي كانت قتالاً منخفض القوة بصورة واضحة، حاولت اسرائيل تطبيق سياسة ردع بواسطة العقاب، عن طريق «عمليات انتقامية». وهكذا بقي فقط الردع بواسطة تعطيل الانجاز السياسي، غاية قتال العدو. ولهذا فإن التهديد الرادع الأساسي هوالتهديد بانسحابنا من العملية السياسية. مصداقية تهديد كهذا متداخلة ومدى تطبيقه جزئي. مع ذلك، يتوجب استخدامه في محاربة قتال منخفض القوة، بواسطة دفاع محسَّن قدر الإمكان، عن طريق سياسة تهدف الى وضع يكون فيه مجرد استخدام العنف يقلل، ولا يزيد، من امكانيات العدو بإحراز الربح السياسي الذي من أجله لجأ الى العنف.

* إن مواجهة القتال منخفض القوة يستلزم، لهذا، الدمج بين مقاييس عدّة من الردع، قتال دفاعي – هجومي ووسائل دفاع. والحديث هنا عن مجموع من الأساليب، التي بسبب مركبَّيتها وتعلقها بعضها ببعض تستلزم عملاً ناجعاً ومنسقاً جيداً. وسائل القتال المطلوبة متنوعة، ومتغيرة طوال الوقت، وتتطور من ناحية المعرفة والقدرة. وفيما عدا المطلوب من جميع الوحدات الميدانية، يتطلب الأمر أيضاً قتالاً مميزاً بواسطة مركبات قوة تكون قادرة على الولوج بصورة «جراحية» الى نقاط المبادرة وقيادة القتال، وتحييدها. وجميع ذلك، الى جانب عمليات موضعية اخرى لمعاقبة المسؤولين عن أعمال الارهاب، ومخططي الهجمات، وأعمال التسلل أو العمليات الانتحارية، يستوجب، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

– تطوير وسائل قتالية لضرب وايقاف وتحييد أهداف، وبضمن ذلك السلاح غير الفتاك، وملاءمتها لمعالجة العصيان المدني، وأعمال شغب عنيفة، وأيضاً ضد استخدام السلاح الأبيض. هذه الآليات معدة لتحييد اطلاق النار من زوايا مختلفة وكمائن، والارهاب على مختلف أنواعه:

– استخدام الوحدات الخاصة المطلوبة لهذا النوع من القتال، الى جانب تأهيل قوة نظامية واحتياطية

لأشكال المواجهة المكملة، ومحاربة ذلك يومياً يجب ان تصاحبها أساليب قيادة، وادارة وسيطرة، تعطي جواباً بشكل دائم، ويجب الحفاظ على اتصال دائم بين نشاط هيئة الاركان والقيادات (العسكرية) وبين ادارة الجوانب العسكرية والسياسية والعامة لهذا الصراع، بواسطة المستوى السياسي.

* ان القتال المنخفض القوة هو بطبيعته، حرب استنزاف، اولاً وقبل كل شيء، لأنه لا توجد فيه بدائل للحسم – لا للمبادر إليه ولا للمدافع عن نفسه، في مواجهة من هذا القبيل، تزداد من الناحية التنفيذية قوة الجهة صاحبة التفوق في ميزان القدرة على الصمود والاصرار.

وفي غياب تعبير ملموس للحسم في ساحة القتال يتحسن النجاح في قتال من هذا النوع خصوصاً على المستوى السياسي.

مبنى القوة

* الاستعداد للمواجهة في جميع الدوائر الثلاث، على هيكليات القتال الخاصة بها، ينعكس على مبنى القوة للجيش الاسرائيلي وذلك على النحو التالي:

– مطلوب سياسة هيكلية للقوة على اساس الجودة النوعية، بعكس سياسة سد الفجوات، مقابل العدو، وذلك بواسطة:

* قوى بشرية نوعية: قادة للقوة المقاتلة، وقوى بشرية تكنولوجية.

* تكنولوجيا في رأس سلم التقدم العلمي، هدفها ان تؤدي الى الحسم أو الى نتائج بثمن متدنٍ للغاية.

* اطلاق نار دقيق بغرض تدمير أهداف في وقت قصير، من أجل التسهيل على مرحلة المناورة، الضرورية لاحراز حسم في ساحة القتال.

* اجهزة قيادة وسيطرة: نقل معلومات، بدءاً بالاستخبارات وحتى طرق نقل المعلومات الأخرى.

– يجب العمل على أساس خطة شاملة متعددة السنوات، يتم تعديلها في كل عام، وطالما لا توجد ميزانية متعددة السنوات، على الخطة ان تعرف هوامش الأمن في الموازنة العامة لتتمكن من الصمود أمام تقلبات الميزانية، وعلى الخطة ان تشمل اتجاهات مركزية ومبدئية لسنة ٢٠٢٠، وتفاصيل دقيقة لسنة ٢٠٠٥.

مع ذلك فإن من الحيوي الانتقال الى وضع موزانة طويلة الأمد، وغيابها يجبي ثمناً ملحوظاً من

الجيش الاسرائيلي، ومن جهاز الأمن ومن الصناعات العسكرية.

– على سلاح البحرية ان يفتش، وان يتسلح ببرامج اضافية، وان يضع على نفسه مهمات استراتيجية عدا الحالية، وفي الوقت ذاته، يجب تخصيص أفضلية لمبنى القوة الجوية؛ ان سلاح الجو هو العنصر الاستراتيجي في قدرة الجيش الاسرائيلي، (في العمق وفي الجبهة) على مستوى معالجة صواريخ أرض – أرض ونقل وسائل (قتالية) من جبهة الى أخرى.

– بسبب هيكلية الحرب الاقليمية والآماد الطويلة، فإن على سلاح الجو ان يتزود، ليس فقط بطائرات ملائمة، وانما أيضاً بوسائل داعمة للقتال من الفضاء، وبرامج قيادة وسيطرة محلقّة. حرب اقليمية في الدائرة البعيدة من شأنها أن تجر مشاركين اضافيين، مثل الولايات المتحدة، وعلى الجيش الاسرائيلي ان يكون مستعداً للعمل بالتنسيق، وحتى بالتعاون، مع هذه القوات، الاستعداد في هذا السياق يجب ان يتم التعبير عنه بوسائل وبتدريبات مشتركة.

– على الاستخبارات ان تكون قادرة على استشراف المنعطفات في الوقت المناسب، واعطاء انذار من الناحية الاستراتيجية والتقنية، جهاز اطلاق النار الدقيق بالأهداف.

– يجب تقوية جهاز اطلاق النار الدقيق.

– السلاح البري يجب أن تكون مهامه واضحة، والتوجه هو ان تنظم تحت سقف كتيبة واحدة جميع مركبّات القوة، وفي داخلها أيضا عنصر سلاح المشاة، من أجل تمكين العمل المنسق مقابل المهام التنفيذية.

* وفي النهاية، وازاء مركزية الردع المتصاعدة يجب التذكر أن:

– الردع الموثوق يستند إلى نية وقدرة قتالية قائمة ومثبتة.

– حتى لو لم تكن هناك، ظاهرياً، علاقة آنية بين الردع في الدائرة البعيدة والردع في الدائرة القريبة اوالمحاذية، فإن هناك ترابطاً بينها، كونها مشتقة من العامل المشترك المطلوب للجميع، على القيادة ان تحذر من ارتفاع منسوب الخوف لدى الجمهور، وفي الوقت ذاته ان تبث للخارج صورة تدل على الاصرار والمواظبة، بل وحتى الشجاعة.

المدماك الاقتصادي

الاقتصاد

المفهوم الاستراتيجي، الذي يقف وراء السياسة الاقتصادية لحكومات اسرائيل منذ سنة ١٩٨٥، نحا منحى اندماج الاقتصاد الاسرائيلي بالاقتصاد العالمي، من خلال زيادة الانتاج المعد للتصدير، وكان الهدف الرئيسي لهذه السياسة زيادة الانتاج بواسطة استمرار النمو الاقتصادي، لكي تكون في ايدي اسرائيل الموارد المطلوبة للتزود باحتياجاتها الأمنية والمدنية، والسبيل لانجاز هذه الغايات ، بالنسبة لدولة ذات سوق داخلي صغير، يستوجب الانفتاح على الاسواق العالمية، واندماج أفضل في الاقتصاد العالمي، يحتم اجراء اصلاحات في الاجهزة المحلية القائمة وفي مراكز النشاط الاقتصادي – أسواق المال، ورأس المال، وسوق العمل، والبنى التحتية المادية، والعقارات، والتنظيم الاقتصادي، وجهاز الضرائب والتشريعات المتعلقة بالجهاز التجاري.

* ان العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية – الأمنية، ليست أحادية الاتجاه، من جهة دلالتها، وكذلك فإنها ليست خالية من المشاكل، اذ ان قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على استنفاد القدرة الكامنة فيه منوطة كما ذكرنا، بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، غير ان تعلقه الكبير بالتصدير، من ناحية وباستيراد متزايد لرأس المال والقوة العاملة، من ناحية اخرى، يجعل الاقتصاد الاسرائيلي معرضاً الى زعزعات خارجية.

– الافتراض بأن «النمو الاقتصادي مرتبط بالسلام» ليس بالضرورة صحيحاً، أو معقولاً، فتحت هذا الافتراض يتم، عملياً، ايداع مصير الاقتصاد الاسرائيلي تحت رحمة رغبات الدول العربية، وفي الوقت الذي لا تبتهج فيه هذه الدول لمحاربة اسرائيل فإنها لا تبغي ازدهارها الاقتصادي أيضاً.

* الاسئلة الأساسية المفتوحة هي:

– هل قوة الاقتصاد الاسرائيلي وبنيته الفرعية تعززان، حقاً، المناعة القومية أم ان انكشافه وتبعيته

هي بالذات في ازدياد؟

– هل نموذج القوة الاقتصادية (وزن كبير للخدمات، قوة عاملة مستوردة، فروع غنية برأس المال تستلزم قوى بشرية ذات كفاءة عالية. وانقراض الصناعات التقليدية، توزيع غير متساو للدخل، استيراد منتوجات أساسية) يساهم في المناعة القومية؟

– هل بالامكان فحص استخدامات الجيش المخطط لها بصورة موضوعية؟ نقطة الانطلاق لتخصيص الموارد للجيش تنبع قبل كل شيء وبشكل دائم من مطالب الجيش، فهل يحتاج هذا المفهوم الى بحث من جديد؟

* هناك اتفاق مبدئي بين الخبراء بخصوص الخطوط العامة للاصلاحات المطلوبة في الاقتصاد الاسرائيلي، وتنفيذها بطيء، أو أنه غير ناجح وذلك بسبب:

– ضعف القيادة الاقتصادية في الدولة، فلا يوجد حاليا في الدولة جسم يعالج العلاقة بين المناعة القومية والأمن وبين الاقتصاد، بشكل منهجي وعميق.

– الاداء القلق للجهاز السياسي، الذي يقوم بانتاج قوانين وتقييدات تتعارض بشكل يمس بالاصلاحات المخطط لها، وكذلك بالاطار التشريعي.

– الخصخصة التي لا تساهم في زيادة المنافسة، فرغم بيع املاك عامة لجهات خاصة، الا انه لا تزال هناك قطاعات مركزية وعدم التنافس فيها ازداد أكثر فأكثر.

* إحدى المسائل المهمة المطروحة على جدول الاعمال الاقتصادي لدولة اسرائيل، هي العلاقة بين المورد البشري والانتاجية وسوق العمل، وفي العادة يتم الادعاء بأن المورد الاساسي للاقتصاد الاسرائيلي – بغياب ثروات طبيعية حقيقية – يكمن في المورد البشري، سوق العمل في اسرائيل. الذي يفترض به استنفاد هذا المورد، يعاني من مجالين اساسيين: نسبة مشاركة منخفضة في قوة العمل، ومستوى انتاجية متدنية من جانب العامل، وذلك بالمقارنة مع الدول المتطورة، وتكفي زيادة نسبة المشاركة

ورفع انتاجية العامل بنسب مئوية قليلة، من أجل تسريع النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي بنسبة ملموسة، ولتجسيد ذلك نشير الى انه في اعقاب عدم الزيادة المتواصلة في الانتاجية، وغياب المشاركة في قوة العمل خسرت اسرائيل، فقط في العقد الأخير، ما حجمه (٥٠) ضعفاً من المساعدات الاميركية السنوية.

* بخصوص نسبة المشاركة في قوة العمل: حجم قوة العمل الفعلي في اسرائيل، مقابل الحجم الحقيقي للسكان في سن العمل، منخفض نسبياً بالمقارنة مع غالبية الدول الصناعية، من جهة واحدة فإن نسبة البطالة مرتفعة وتتميز بكونها آخذة بالارتفاع في الامد الطويل، بحيث ان نسبة البطالة في حال القياس مع قوة العمل كلها، موجودة بمستوى ٦٪ الى ٦,٥٪، ومن جهة اخرى، ثمة نقص حاد في القوى البشرية ذات الكفاءة العالية في الفروع المختلفة، والبارز بينها قطاع التكنولوجيا الرفيعة، وينعكس هذا الوضع أيضا على الأمن عندما يخسر الجيش في تنافسه على القوى البشرية ذات الكفاءة العالية.

* الحافز المركزي للعمل هو الاجر، هذا العامل يؤثر، في الوقت ذاته، على الجاهزية للدخول الى سوق العمل (نسبة المشاركة) وكذلك على الرغبة في البحث عن عمل (نسبة البطالة)، وفي هذا السياق من المناسب تنفيذ الاصلاح الشامل في الضرائب، وبضمن ذلك رفع الحد الادنى للضرائب، وتوسيع التدريج الضريبي وتخفيض الحد الأعلى الفعلي للتدريج الضريبي، وعموما، يبدو ان المرغوب فيه هو ان يبقى في ايدي المواطن على الاقل ثلثي مدخوله، وبالامكان القيام بذلك اذا تمت زيادة مصادر الدخل عن طريق توسيع الضريبة، وتنجيع جهاز تنفيذ الجباية (وبضمن ذلك فرض غرامات ادارية، وليست جنائية فقط).

* بخصوص النقص في القوى البشرية: يجب تشجيع دمج السكان الذين نسبة مشاركتهم في قوة العمل منخفضة، والعرب (والتشديد خصوصاً على النساء). استعداد هذه الاوساط للاندماج منوط بتفاهم مبدئي وعملي معها، بخصوص رفع مستواها التعليمي العام، مع التشديد على التأهيل

التكنولوجي، وبالاضافة الى ذلك:

– يجب، كما ذكرنا، اعلاه، تشجيع هجرة اليهود وكذلك عودة الاسرائيليين من الخارج، من خلال التركيز على فرع التكنولوجيا الرفيعة. يجب ان يقود هذا الجهد جسم خاص يتم تعويضه بموجب انجازه للغايات المحددة مسبقا.

– يجب تمكين فروع معينة تحتاج الى قوى عاملة غير اسرائيلية، من تشغيل عمال اجانب بحسب الحاجة، من خلال المراقبة والتطبيق الناجع لقوانين العمل، على أساس مؤقت، حتى لو حتم ذلك دفع فدية من جانب الشركات المشغلة.

ميزانية الأمن

* وجدت «لجنة بوعاز» التي فحصت موضوع ميزانية الامن قبل سنتين، بين اشياء أخرى، ان:

– هناك فجوة كبيرة بين الموارد المخصصة لجهاز الأمن، وبين مجمل الاستخدامات المخطط لها بواسطة جهاز الأمن، وهذه الفجوة هي بقيمة (٤,٥) مليار شيكل في السنة.

وفي الأفق التخطيطي حتى العام ٢٠١٠ فإن هذه الفجوة ستبلغ (٥٨) مليار شيكل، وهذه فجوة تثير القلق.

– كما سبق ان ذكرنا، فإنه لا توجد لجهاز الأمن ميزانية متعددة السنوات.

– لا توجد لجهاز الأمن نظرية أمنية معدلة ومصادق عليها من قبل الحكومة.

* في حقيقة الأمر فإن الجيش الاسرائيلي، بمفاهيم الموازنة، هو جيش رخيص نسبياً، والجيش الاسرائيلي جيش كبير، ولكنه أصغر بكثير من جيوش الدول العربية وبالمقارنة مع جيوش المانيا وفرنسا وانكلترا، فإنه أكبر من كل جيش منها تقريباً بثلاثة أضعاف، وعدد الآليات القتالية الاساسية فيه (لا يشمل هذا العدد سلاح البحرية) أكبر مما لدى الجيوش الثلاثة مجتمعة، ورغم ذلك من الجدير بالذكر ان ميزانية الجيش الانكليزي أكبر بخمسة اضعاف من ميزانية الجيش الاسرائيلي، والميزانية الفرنسية أكبر بأربعة اضعاف.

* خصوصية الجيش الاسرائيلي هذه، من ناحية الموازنة، ممكنة بسبب عدم الاستثمار في البنى التحتية والمخزون الاحتياطي، لقد تم بناء الجيش الاسرائيلي لحرب مدتها قصيرة جدا، وهو جيش غير متوازن، وبالتأكيد لا يمكن تعريفه بأنه جيش «لاسوأ الحالات»، ومن أجل ان يكون متوازناً مقابل كل التهديدات ومع مخزون احتياطي مناسب، تحتاج اسرائيل الى ميزانية أمن مشابهة لتلك المعمول بها في انكلترا او فرنسا، وبالامكان القول ان الاقتصاد الاسرائيلي سيواجه صعوبة في تحمل عبء كهذا في الميزانية.

* عبء الأمن بلغ في الماضي أكثر من ٣٠٪ من الناتج القومي، واليوم يبلغ ٨٪ فقط من الناتج القومي (و١٦٪ من الميزانية)، وبمفاهيم مطلقة فإن تكلفة الامن للفرد الواحد في اسرائيل (١١٠٠ دولار) أقل حتى من تلك التي في الولايات المتحدة (١٣٠٠ دولار للفرد)، (بالنسبة لقياس العبء، يجب الاشارة الى ان الاستثمارات في مجال البحث والتطوير لجهاز الأمن، تؤثر ايجابياً على الاقتصاد، ما يعني عملياً تخفيض العبء. من جهة اخرى فإن العبء الذي لا يتم قياسه أبداً، هو الأجر الذي لا يدفع للذين يؤدون واجب التجنيد الالزامي).

* تقليص العبء الأمني لا يزيد بالضرورة القوة الاقتصادية، إذ ان كل تقليص في اسرائيل يتم توجيهه عادة لتعديل القروض الخارجية، ولا يستثمر في التعليم والبنى التحتية وما شابه ذلك، لهذا، فإن تقليص العبء الأمني لا يسهم في النمو الاقتصادي.

* فيما يلي عدد من الاستخلاصات:

– الفجوة المتراكمة بين مجموع الاستخدامات المخطط لها من قبل جهاز الامن وبين الموارد الموجودة تحت تصرفه – تستوجب الفحص، بالامكان الادعاء ان هذه الاستخدامات كانت ولا تزال مبالغاً بها، لكن يحظر التغاضي عن امكانية ان هناك نقصاً عسكرياً وأمنياً خطيراً سيتم الاحساس به فقط في ساحة الامتحان، وهناك ايضا امكانية تحديد سلم الافضليات، فبعض الاستخدامات لا تعتبر أفضل ما يمكن بمفاهيم الأمن القومي، لذلك يجب فحص مجمل الغايات والاستخدامات التي تخصص لها

« الميزانيات » .

– يجب تحديد اطار لميزانية متعددة السنوات، ومن المهم ايجاد سبيل قانوني تنظيمي يؤدي الى ملاءمة بين الخطة متعددة السنوات للجيش وبين اطار الميزانية متعددة السنوات التي سترافقها، ودون ميزانية متعددة السنوات ليس ثمة امكانية أمام جهاز الامن ، الذي يعمل في تطوير الوسائل القتالية على مدار سنوات كثيرة، وفي تأهيل بعيد المدى للقوى البشرية، لاداء مهامه كما يجب .

– يحتاج جهاز الأمن الى جسم يعمل على بلورة سياسة عامة للموارد، برؤية واسعة، وان يكون للعاملين فيه خلفية اقتصادية وأمنية، ثمة اشكالية في الأمر، لأن من شأن جسم من هذا القبيل أن ينظر اليه باعتباره تحدياً لوزارة المالية وساسة الموازنة، لكن مسألة بلورة الميزانية تظل أهم بكثير من بقائها على النحو الحالي .

– هناك مكان لرفع نسبة الميزانية المخصصة للقوى البشرية، اليوم حوالي ٤٧٪ من ميزانية الأمن مخصصة للقوى البشرية (تشمل مخصصات للتأهيل غير مشمولة في معظم دول العالم ضمن ميزانية الأمن)، لدى الجيوش الغربية الميزانية المخصصة للقوى البشرية تتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من الميزانية، وفي فرع التكنولوجيا الرفيعة تصل الى ٩٠٪، بالامكان رفع النسبة المخصصة للقوى البشرية حتى ٥٠٪ ، من منطلق ادراك اهمية هذا المركّب .

– يجب دفع أجر حقيقي لجنود الخدمة الالزامية .

المساعدات الأميركية

* بخصوص المساعدات العسكرية الاميركية : في العام ٢٠٠٠ بلغت ميزانية المساعدات الاميركية ١,٩٢ مليار دولار، وهذه المساعدات ستزداد في كل عام حتى العام ٢٠٠٨، وعندها ستستقر على مبلغ ٢,٤ مليار دولار سنوياً، ٢٦,٦٪ من مجمل المساعدات يتم تحويله الى شواكل، للمشتريات في البلاد، في العام ٢٠٠٠ كانت هذه التحويلات عبارة عن ٥٠٥ ملايين دولار، وفي سنة ٢٠٠٨ سيصل مبلغ التحويل الى حوالي ٦٣١ مليون دولار .

* في هذا السياق يجب تعداد المشاكل التالية :

– مقابل ارتفاع احجام المساعدات، تنخفض المصادر بالشيكل في ميزانية الدولة المخصصة للأمن، ويؤدي الامر بالاميركيين الى التساؤل: نحن نزيد المساعدات لكم، لأنكم تدعون بأن احتياجاتكم ازدادت، فلماذا، اذاً، تخفضون مجمل المصادر بالشيكل لميزانية الأمن؟

– نتيجة للفائض بالدولارات والنقص بالشواكل، تجري انحرافات واسعة في المشتريات من اجل استخدام الدولار، حتى عندما تكون الاعتبارات غير اقتصادية .

– «الهدية» التي تمنحها الولايات المتحدة تقتني اسرائيل بها وسائل قتالية، في حين تكون هذه الوسائل باهظة الثمن واقل جودة ويتم اقتناؤها على حساب الصناعات العسكرية الاسرائيلية، «الهدية» الاميركية تمس بالقدرة الاسرائيلية القومية على تزويد الجيش الاسرائيلي بتفوق نوعي – تكنولوجي وبعض الوسائل القتالية يتحتم شراؤها من الولايات المتحدة بمبلغ حوالي مليار دولار من المساعدات، بالامكان، ويفضل، اقتناء منتوجات تكون احياناً افضل من تلك الاميركية، وفي الوقت ذاته يمكن الحصول على بعض الافضليات الاقتصادية المتعلقة بهذا (تقليص البطالة، وما شابه) .

– المساعدات الاميركية تسمح لأميركا باستخدام«فيتو» على تصدير مصنوعات اسرائيلية، حق «الفيتو» هذا من شأنه ان يمس، بشكل كبير، بالصناعات الأمنية .

* يجدر، تبعاً لذلك، ابداء الرأي حيال الانعكاسات الاستراتيجية السلبية المرتبطة بالمساعدات الاميركية: اولاً، المس بمراكز العلم والتكنولوجيا المحلية، ثانيا، المس بالمبنى الاقتصادي كنتيجة لشراء منتوجات بالدولارات لدى القطاعات المدنية الاجنبية .

ومن المفضل في هذا السياق دراسة ما يلي:

– توجيه المساعدات الى آفاق اخرى، ويجدر بنا ان نتذكر ان المساعدات لن تستمر الى الأبد، كما يجدر بنا التفكير في كيفية استغلال الاستعداد الجدي من قبل الولايات المتحدة في دعم أمن اسرائيل، عن طريق توجيه موارد الى آفاق تقوي أيضا الفرع الأمني في الصناعة المحلية .

– زيادة حجم المبالغ التي يمكن تحويلها الى شواكل مقابل تقليص حجم المساعدات، لكن، من جهة واحدة، لو كان بالامكان تحويل المساعدات كلها الى شواكل، لكان هذا هو الامر المرغوب به جدا (وبهذا كان يتم أيضا الغاء المساعدات العسكرية لمصر) . بالامكان الشروع في حملة اقناع لدى

الكونغرس، تلمح اسرائيل من خلالها الى استعدادها لتخفيض المساعدات (مثلا ملياريين الى مليار ونصف المليار)، مقابل زيادة المبلغ الذي بالامكان تحويله الى شواكل، مبلغ التحويل يكون مليار دولار، بدلا من نصف مليار.

من جهة أخرى، فإن المساعدات الاميركية ضرورية لبناء قوة الجيش الاسرائيلي، والمساعدات بالعملة الاجنبية مخصصة، قبل كل شيء، من أجل ان نجدد، بالوتيرة المطلوبة، الطائرات التي هي وسائل القتال الاساسية، معنى الامر، حوالي مليار دولار أو مليار ونصف المليار دولار، وكذلك حوالي ٧٠٠ مليون دولار للحفاظ على الموجود.

مع ميزانية بالشيكل لا يمكن بناء قوة، يجب اجراء بحث جذري من أجل استيضاح: هل زيادة حصة التحويل الى الشيكل افضل من الناحية الامنية والاقتصادية .

– يجب استثمار جهود أكبر في مجال التصدير الأمني الى الولايات المتحدة. في هذا المجال تبدو الاحتمالات أفضل من احتمالات محاولة اقناع الكونغرس برفع مبالغ التحويل أكثر من النسبة الحالية.

* بخصوص الصناعات الامنية: منحت الصناعات الامنية للجيش الاسرائيلي ولا تزال تمنحه مصادر لمضاعفة قوته وعدم تبعيته الاستراتيجية، ولكونها كذلك، فإن هذه الصناعات هي مركب حيوي في المناعة القومية، ويستثمر في الصناعات الامنية كل سنة اكثر من ٥٠٠ مليون دولار، من اموال التحويل من المساعدات الاميركية ، على الرغم من ذلك لا تخصص للصناعات موارد كافية، والقسم المخصص عشوائي وغير منظم، ولا يوجد ممثل عن الصناعات الامنية في جهاز توزيع الموارد القومية.

* تقف الصناعات الامنية في الوقت الراهن أمام مفترق طرق، وهناك خطر حقيقي بأن لا تتمكن من الاستمرار والتطور. وتسير الصناعات الامنية في مسار من شأنه ان يؤدي الى تصفيتها خلال بضعة أعوام، ومن بين عوامل ذلك يمكن تعداد ما يلي:

– الاعتماد أكثر من اللازم على التصدير، فالتصدير الأمني يتراوح بين عشرات النسب المئوية (بالمقارنة مع ٥٪ – ١٠٪ لدى الاميركيين ولدى دول عظمى أخرى منتجة للسلاح، وهذا تناسب

غير طبيعي وخطير للغاية).

– ملكية الحكومة للنواة المركزية في الصناعات الامنية، هذه الملكية لا تتيح امكانية تجنيد القوى البشرية الملائمة للتطوير والانتاج، في الوقت ذاته فإن جذر المشكلة في الصناعات الامنية كامن في عملية اتخاذ القرارات، جهاز الحكم يتخذ قرارات لكنه لا يتمكن من تنفيذها، والمالكون، أي: الدولة، لا يتصرفون كما يتصرف نظراؤهم في القطاع الخاص بأملاكهم.

– من الخطوات التي ينبغي دراستها:

* خصخصة ودمج جميع الصناعات الامنية في شركة واحدة قوية، لا مكان للازدواجية.
* فحص امكانية ان تشتري جهات دولية جزءاً من الصناعات الامنية، وان تكون شريكة فيها.

المدماك التكنولوجي

يمر الاقتصاد الاسرائيلي بتغيير بنيوي شديد القوة في السنوات الاخيرة، يتسم بغروب فروع تقليدية وبانتقال مصادر انتاج من فروع تقليدية الى فروع متقدمة، وبشكل خاص فروع التكنولوجيا المتطورة، هذه الفجوة في نسب زيادة النشاط طرحت الافتراض بأنه لدى تحليل التطورات في الاقتصاد الاسرائيلي، ينبغي التعامل، بصورة عملية، مع اقتصادين منفصلين – الاول قطاع التكنولوجيا المتطورة الرفيعة، والثاني سائر قطاعات الاقتصاد.

لثورة التكنولوجيا المتطورة تأثيرات عديدة على الاقتصاد: بدءاً من تأثيرها على وتيرة النمو ومصادره (عبر خلق مشاكل عويصة في قياس المنتوج) مروراً بتأثيرها على ميزان المدفوعات (وفي الأساس بواسطة زيادة تصدير منتجات التكنولوجيا الرفيعة وشركاتها) وعلى سوق الرأسمال (اصدار سندات في بورصات البلاد والخارج) وعلى سوق العملة الصعبة (بسبب تدفق رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج) وانتهاء بالتأثير الجارف على السياسة الاقتصادية بالمفاهيم العولمية، فإن فرع التكنولوجيا الرفيعة ينمو بسرعة ويجذب اليه الكثير من رؤوس الاموال، ويشكل هذا الفرع محركاً لنمو اقتصادات الدول المتطورة وبينها اقتصاد اسرائيل.

٦٢ بالمئة من نسبة النمو في الاقتصاد، ناجمة عن النمو في سوق التكنولوجيا الرفيعة، لكن من اجل انجاز نمو سنوي بما نسبته حوالي ٥ بالمئة، على فرع التكنولوجيا الرفيعة ان ينمو كل سنة بنطاق ١٠ الى ١٤ بالمئة، وفي ظل غياب نمو في اقتصاد التكنولوجيا الرفيعة من شأن اسرائيل ان تصل الى وضعية انخفاض آخذ بالازدياد في الانتاج للفرد الواحد.

* بين خصائص صناعة التكنولوجيا الرفيعة في البلاد:
– ترتكز على المعرفة (الانسان هو المورد الرئيسي).
– تتميز بمستوى عال من التنقل (العرض والطلب للأشخاص المهنيين كونيّان، وليسا محليين).

– قيمة اضافية عالية للعامل (١٥٠ ألف دولار في السنة).
– تنمية رأس المال البشري يتطلب فترات زمنية طويلة.
– مستويات الخطورة عالية.
– المجالات الرئيسية: الأمن، الاتصال والالكترونيكا، برامج حاسوب وانترنت، تكنولوجيات طبية، وبيو – تكنولوجيا.

* يعمل في صناعات التكنولوجيا الرفيعة في اسرائيل حالياً حوالي ١٢٠ ألف عامل، ثلثهم مهندسون وتقنيون، في اسرائيل هناك ١٤٠ مهندساً للتكنولوجيا الرفيعة بين كل ١٠ آلاف نسمة (مقابل ٧٠ – ٨٠ في العالم الغربي)، في الوقت نفسه فإن ١٠ بالمئة فقط من بين ٨٥ ألف خريج ثانوي في السنة، يتعلمون رياضيات في مستوى خمس وحدات، وفقط ٦٥٠٠ من بين هؤلاء يتوجهون لدراسات في مواضيع التكنولوجيا الرفيعة في الجامعات، وحاصل المدارس المهنية مماثل، لقد بلغت اسرائيل عملياً طاقتها الاحتمالية القصوى.

المشاكل الماثلة أمام صناعة التكنولوجيا الرفيعة هي:
– جهاز تعليم غير مناسب، ولا يسد الاحتياجات.
– نقص في القوى البشرية على المدى القريب والبعيد، يقدر بـ ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل نوعي.
– هروب شركات وعمال وصناديق رأسمال مغامرة من اسرائيل.
– قوانين بحث وتطوير واستثمارات، مهترئة.

* الانتقال الذي يعايشه الاقتصاد الاسرائيلي، ذو تأثيرات مهمة على سوق العمل في اسرائيل، وبما ان المركب الاقتصادي في المناعة القومية لدولة اسرائيل سيرتكز، كما يبدو على مركزية قطاع التكنولوجيا الرفيعة، بوصف ذلك الطريق الناجعة لزيادة الانتاجية في الاقتصاد، فإن ملاءمة سوق العمل الاسرائيلي مع الاقتصاد المستقبلي هوشرط ضروري لتعاظم المناعة.

ولكونها فقيرة في الموارد الطبيعية، تستطيع اسرائيل ان تعتمد فقط على رأسمالها البشري، من أجل ان تتطور وتقوى اقتصادياً.

* بنية الجهاز الاقتصادي الاسرائيلي « تشجع » هروب شركات اسرائيلية، في الأساس من مجال التكنولوجيا الرفيعة، الى الخارج، الحكومة وجهاز الضرائب والجهاز القضائي – التجاري جميعهم لا يشجعون بقاء الشركات في اسرائيل.

هذه « الهجرة » تمس بمداخيل الدولة من الضرائب، وتؤدي الى انخفاض في عدد الاسرائيليين اصحاب المؤهلات التكنولوجية – العلمية، المعطيات الدقيقة تشير الى ان نسبة كبيرة (حوالي نصف الشركات الفاعلة في هذا المجال) نقلت مركز نشاطها الى الخارج، والذي دفع هذه الشركات الى نقل نشاطها هي شروط تنافس عولمية تتطلب مصادر تمويل اقتصادية دولية.

* من أجل وقف هذا الانجراف ينبغي اعداد « خطة حكومية داعمة ».

* بالنسبة للصلة بين البحث والتطوير في المجالين الأمني والمدني:

– الاستثمار الشامل في البحث والتطوير متدن جدا، بينما المحرك الرئيسي للنمو كامن في المعرفة التي تنشأ في اعقاب الاستثمار في البحث والتطوير.

– العامل المركزي في استثمارات البحث والتطوير الاساسي هو جهاز الأمن، في السنوات العشرين الاخيرة استثمر جهاز الامن مئة مليار شيكل في البحث والتطوير الأمني، استعمال المنشآت الأمنية لانتاج استعمالات مدنية باء بالفشل بشكل عام، غير ان المعرفة المكتسبة في عملية التطوير الأمني، تنتقل الى القطاع المدني من خلال اشخاص مهنيين يتركون الجهاز.

* اسهام البحث والتطوير الأمني في الاقتصاد الاسرائيلي يخفف، بصورة غير مباشرة، من عبء الامن، وهذا الاسهام ملموس في مجال الاتصالات الرقمية، الذي يرتبط بصلة وثقى مع الزيادة الكبيرة للانتاج الاسرائيلي في مجال التكنولوجيا الرفيعة.

الاتجاهات المطلوبة في مجال البحث والتطوير هي:

– البحث والتطوير الأساسي غير قابل للخصخصة، والاستثمار فيه ينبغي ان يكون من جانب الحكومة في إطار منظم، عبر المحافظة على بؤر معرفة قومية.

– الاستثمار في البحث والتطوير هو الاستثمار صاحب الدخل الأعلى للرأسمال، حتى لو كانت

ثمراته تنضح ببطء، وعلى المستوى الشامل، يجب على الدولة ان تزيد استثمارها في البحث والتطوير (المدني والأمني)، وبذلك فإنها تقوي الصناعة والعمالة.

– ينبغي اتاحة المجال أمام تدفق (Spillorer) المعرفة، التي تراكمت في مجرى الاستثمار في البحث والتطوير الامني، نحو الصناعات المدنية، والاسهام بواسطة ذلك في مناعة الاقتصاد.

– تشجيع انشاء شركات محلية كبيرة ودعمها، وتحويلها بمرور الوقت الى شركات عولمية تقود السوق العالمي في مجالها، ويجب اقناع مستثمرين بأن ينشئوا في اسرائيل مراكز انتاج، وليس مراكز بحث وتطوير فقط.

– اقامة طاقم قومي مسؤول للتكنولوجيا الرفيعة، يحفز بشكل دائم التغييرات في المحيطين الداخلي والخارجي وتأثيرها على التكنولوجيا الرفيعة وعلى الاقتصاد القومي وعلى سياسة البحث والتطوير.

المدماك التربوي

في صلب مصادر قوة اسرائيل يقف الانسان، وقيمه، والمعرفة الكامنة فيه، وان الأهمية النسبية للمورد البشري تحدد (من حدة) مركزية قضية المجتمع وفي داخلها قضية التربية والتعليم.

* دولة اسرائيل تريد ويتعين عليها ان تحافظ على تفوقها النسبي ومقدرتها على التنافس في مجالات الاقتصاد، المعرفة، المجتمع والأمن، يجب عليها ان تضع التعليم في رأس سلم الاولويات القومي والاعتراف بميزانيات التعليم كاستثمار وليس كصرف وانفاق.

* من أجل حفظ التفوق النوعي، وتحضير البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، مطلوب استثمارات كبيرة في تطوير أجهزة التعليم.

ان معاينة اوضاع ومعطيات قطاع التعليم تظهر ان ثمة اخطاء واضحة تتربص بحلم ان تكون اسرائيل قوية ومتفوقة في مجالي المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

وبين المعطيات المثيرة للقلق:

– تحصيلات دراسية قومية غير كافية: في اختبارات المقارنة الدولية للتحصيلات الدراسية تحتل اسرائيل مراتب متوسطة ومنخفضة (في بحث دولي مقارن حول تحصيل صفوف الثامن لسنة ١٩٩٩ احتلت اسرائيل المكان الثامن والعشرين في الرياضيات والمكان السادس والعشرين في العلوم من بين ست وثلاثين دولة)، وأكثر من نصف الذين ينهون صفوف الثاني عشر لا يستحقون الشهادة الحكومية (البغروت).

– جودة تعليم لا تهيئ لاداء جيد في العالم الرقمي: الفجوة بين النتائج التعليمية الحالية وبين تلك المطلوبة من أجل اعداد طلاب اليوم لتحديات عالم الغد آخذة في الاتساع، وهناك فجوة اكبر – تكنولوجية وادائية – بين ثقافة التكنولوجيا والاتصالات للقرن الحادي والعشرين وبين جهاز التعليم

ومحيط الدراسة الذي يقدمه.

– فجوات تعليمية بين مجموعات اجتماعية مختلفة وتآكل التكتل الاجتماعي: جهاز التعليم لا يقدم قدراً متساوياً من التعليم، ولا يفلح في تزويد جودة متساوية من التعليم، واحتمالات الحصول على شهادة انهاء الثانوية والدراسة في مؤسسات التعليم العالي ليست متساوية بين الطلاب المنتمين الى مجموعات اجتماعية مختلفة، هذه الفجوات تعكس اخفاقاً عاماً يؤدي الى اهدار الطاقات البشرية – القومية المحتملة، الفجوات التعليمية بين مجموعات سكانية، من جهة، والفجوات بين مقدرات الطلاب، من جهة اخرى، هما مشكلتان خاضعتان لمسؤولية الجهاز التربوي.

– تآكل في التكتل القومي: الواقع الاجتماعي – الثقافي لسنة ٢٠٠٠، الذي يضعف فيه التفاعل بين المجموعات السكانية المختلفة أكثر فأكثر، يهدد التضامن الاجتماعي القومي. مطلوب، بنية تحتية ثقافية – تعليمية وقيمية مشتركة للجميع ومتفق عليها من قبل عموم الجمهور في سبيل ضمان الاداء المعقول للدولة والحفاظ على وجودها وامنها.

لا توجد في اسرائيل حالياً برامج تعليم مشتركة تلزم عموم طلاب اسرائيل الذين يدرسون في مدارس تمولها الدولة، ويجدر التشديد على ان قضية الهوية الاجتماعية والتكتل الاجتماعي لا تقع ضمن المسؤولية الرئيسية لجهاز التعليم.

* الى جانب هذه الظواهر الخطيرة، هناك أيضا اشارات مشجعة، بين هذه الاشارات نسبة الشباب العالية في اسرائيل من بين الدول المتطورة، والنسبة العالية للمتعلمين، والزيادة الثابتة في عدد طلاب الدراسات العليا.

كذلك فإن مستوى التحصيل التعليمي لعموم السكان هو في زيادة مستمرة، ويجري الحفاظ، بل وحتى رفع مستوى المعطيات النوعية للذين يتجندون في الجيش.

* من المهم التقدم في أربعة مسارات مركزية:

– يجب الاصرار على ان يصل التعليم «فوق الثانوية» الى أوسع الاوساط، عبر الحفاظ على مستوى التعليم العالي.

– التعليم من روضة الاطفال وحتى انهاء المدرسة الثانوية يجب ان يكون « تعليماً لعصر علمي تكنولوجي »، وباستثناء العلوم والتكنولوجيا يجدر ان يتعلموا أيضا اللغة الانكليزية، الاتقان، الدقة، الصرامة في التنفيذ والتشبث بالهدف والمهمات، هذا الجهد يستوجب ، اولاً وقبل اي شيء، عودة الى المضامين الاساسية لجهاز التربية والتعليم.

– يجب حوسبة كل جهاز التعليم، يجدر ان يمتلك كل طالب حاسوباً متنقلاً، وان يكون كل صف دراسي محوسباً، يمكن ان يتم تنفيذ ذلك بصورة تدريجية على مدار عشر سنوات وبكلفة حوالي مليار شيكل في السنة، لا يجوز ان يتعلم الجيل المقبل في اسرائيل بواسطة تكنولوجيا عائدة الى السبعينيات.

– على المدرس في ايامنا وفي المستقبل ان يكون وسيطا ومربياً و « شرطي مرور » بين الطالب وبين كميات معرفة لا نهائية في جودة متغيرة.

* بالنسبة لجهاز التعليم العالي:

– يجب تسريع مسارات تأهيل المتفوقين في مستوى جامعي.

– ثمة مكان لدراسة اصلاح شامل في جهاز التعليم العالي في اسرائيل بموجب النموذج الاميركي.

– يجب اقامة لجنة شعبية تكون مؤلفة من رجال المؤسسة الاكاديمية في البلاد والولايات المتحدة تقدم المشورة حول كيفية ملاءمة الجهاز الجامعي الاسرائيلي مع نظيره الاميركي.

تجدر الاشارة، هنا، الى ان خصائص الجهاز الاميركي تتمثل في ما يلي:

* المؤسسات مدارة بصورة ذاتية، ويتعين عليها ان تتنافس على الموارد والطلاب.

* الحكومة تقدم قروضاً للطلبة الجامعيين من أجل تمويل دراستهم.

* الحكومة وشركات خاصة تدعمان البحث الاساسي ومشاريع التنمية والتطوير.

المدماك الاجتماعي

التهديد الوجودي الجوهري الماثل أمام اسرائيل غير منحصر فقط في المستوى العسكري – الاستراتيجي، وانما أيضاً في المستوى الاجتماعي، اسرائيل هي مجتمع مشروخ، خاضعة لغرائز قطاعية قوية وفي الاساس فهي مبتلية بثقافتها السياسية وقيادتها، المشكلة عويصة وتتطلب مقاربة حادة وخاصة، بسبب الصلة التي تربط بين تآكل قدرة الصمود في مواجهات مع تهديدات خارجية، وبين تقهقر المناعة الداخلية.

لم ينفَّذ الكثير في اسرائيل من أجل تقدم المناعة الاجتماعية وتوطيد قوتها، وبين الأسباب الواقفة خلف ذلك الانقسام السياسي وبجواره، التقاطب الآخذ في التشكل بين اتجاهات صهيونية وبين اتجاهات ما بعد صهيونية.

المناعة الاجتماعية هي مركب مهم في المناعة القومية، وبشكل خاص في أوقات الأزمة والضائقة. ويمكن ان نحدد في عداد مركباتها ما يلي:

* الايمان المشترك بعدالة الطريق، وحدة الهدف، الذاكرة الجماعية، الجاهزية للتضحية، الأمل / اللاخيار، الايمان بطريق القيادة وغياب الاغتراب عنها.

* للذاكرة الجماعية أهمية فائضة في المناعة الاجتماعية، والحديث يشمل مجموعة القصص التاريخية، الرموز، المعتقدات والعادات المشتركة لمجموعة اجتماعية لأمد طويل، التي تنقل من جيل الى جيل، المرحلة الأكثر حساسية في سيرورة تشكل الذاكرة هي مرحلة النضوج، والذاكرة الجماعية للاسرائيلي، فرداً ومجموعة، لا تزال في مرحلة النضوج ولهذا فإنها خاضعة لتشوشات وانحرافات.

* أسباب التشوهات في الذاكرة الجماعية الاسرائيلية كامنة في عدم مألوفية المجتمع الاسرائيلي

(انحرافه عن الوضع الطبيعي للمجتمعات)، وبين الامور غير المألوفة يمكن ايجاد موجات الهجرة مع خلفية مختلفة من الذاكرة: حريديم، متدينون، علمانيون، وعرب اصحاب خلفية مختلفة، انفتاح اعلامي هائل، صراعات قوى ايديولوجية، نقاش حول كون اسرائيل دولة قومية أو دولة جميع مواطنيها، نخب مع تقاليد كوزمبوليتية ومقدرة على هجرة، انعدام حدود ثابتة للدولة، حيرة حول وجود حل للنزاع مع الفلسطينيين ، ميزان رعب نووي من شأنه ان يحدث في المستقبل القريب، وأخيراً شعور بأن الزمن ربما يعمل في غير صالحنا.

* هناك أهمية خاصة لتحصين المناعة الاجتماعية، وذلك بسبب دلالاتها في المواجهة الوجودية وكذلك لأن اعداء اسرائيل يصوبون جهودهم نحو الشروخ القائمة فيها، وعملياً فإن ما استثمر حتى الآن هو جهد قليل جداً في توطيد المناعة الاجتماعية، قياسا بما استثمر في توطيد المناعة العسكرية والاقتصادية.

ويعود ذلك، ضمن أسباب أخرى، الى ان النخبة السلطوية تمتلك وعياً أمنياً أو اقتصادياً أعلى بكثير من الوعي الاجتماعي.

من بين الوسائل والطرق لتوطيد المناعة الاجتماعية:

– تخصيص حيز للقيم الاجتماعية والقومية التي انتابها تراجع في السنوات الأخيرة، وكذلك كجزء من قلب برامج التعليم في جهاز التربية.

– الخدمة القومية كعنصر موحد وعابر للقطاعات.

هذه الخدمة لها اسهام في مبدأ المساواة في تحمل الواجبات، وتشكل اساساً لتكتل الصفوف.

– صناع الرأي العام في مجالات الثقافة والصحافة والمؤسسة الاكاديمية والهيئات التطوعية، في مقدور هذه العناصر (لكونهم وكلاء مهمين للتأثير) ان تسهم في توطيد المناعة وكذلك في تقويضها على حدّ سواء.

* في هذا السياق، تثير الاهتمام نتائج استطلاع المواقف الشامل، الذي اجري استعداداً لمؤتمر هرتسليا وتم في اطاره فحص خمسة « أشباه – أبعاد » : الوطنية والتماثل مع الدولة، مصداقية المؤسسات

الجماهيرية ومدى الثقة بها، المخاوف والتهديدات السائدة في ا لجمهور وجدول القتالية، أي: قدرة الرد التي يطلبها الجمهور حيال التهديدات والقيم والآراء السلبية وما شابه ذلك، الخلاصات الرئيسية التي يمكن استنباطها من تحليل النتائج هي:

– الجمهور اليهودي في اسرائيل، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي والأقدمية في البلاد ومدى التدين أو مكان السكن، موجود هذه الأيام في مستوى عالٍ من الخوف على أمنه القومي والشخصي، على ما يبدو من جراء الأحداث العنيفة مع الفلسطينيين.

– هذا الجمهور نفسه، الذي يكون في الأيام الاعتيادية منقسماً ومتشرذماً بسبب فجوات اقتصادية ومشاكل اجتماعية وسياسية، وأخرى ناجمة عن تصارع الهويات، يتكتل في الأيام الراهنة حول قيم قومية، وكذلك حول المؤسسات الامنية لدولة اسرائيل.

– رغم احداث الأشهر الاخيرة، يمكن الاستدلال في أوساط هذا الجمهور على تفاؤل حذر بشأن مستقبل دولة اسرائيل، سواء بمفاهيم أمنية، أم حيال انجاز تسويات.

– تدل نتيجة مهمة اضافية في الاستطلاع على ان الشرخ بين اليهود والعرب في دولة اسرائيل هو الشرخ الأعمق، وينسحب على المجتمعين تقريباً، في كل جانب يرتبط بالأمن والمناعة، من جهة اخرى فإن القاسم المشترك الاوسع للجمهور في الدولة هو الانتماء القومي، بينما في الايام العصيبة تنداح جانباً سائر الخلافات والشروخ.

* بين المركبات الداخلية/ الاجتماعية، التي تقف في صلب المناعة القومية في اسرائيل، نجد الرابطة اليهودية – الصهيونية، قيم المجتمع المجند، التضامن الاجتماعي، معقولية وجودة نظام الحكم والسلطة.

– بالنسبة للارادة اليهودية – الصهيونية: الأساس الداخلي الأكثر أهمية للأمن على المدى البعيد يكمن في قوة الرغبة والارادة في اقامة وتطوير دولة يهودية – صهيونية في ارض اسرائيل، والحديث لا يجري فقط عن الجاهزية «للتعرض للقتل ولممارسة القتل»، المطلوبة دائماً عندما يصبح الحديث حول حاجة وجودية، وإنما أيضا عن تطبيق ذلك فعلياً في اطار السعي للحفاظ على اسرائيل كدولة ذات خصوصية في ماهيتها اليهودية – الصهيونية، مقابل التطلع الى «التطبيع»، تتزايد المؤشرات الدالة

على ان الرابطة اليهودية – الصهيونية سائرة الى انخفاض، ربما بسبب التوجه المتصاعد، بالأساس من جانب المؤسسة الاكاديمية وجهاز التعليم، لتنمية التعددية عموماً والتعددية الثقافية خصوصاً على حساب الخصوصية والتشديد على اليهودية بمضامينها المتنوعة.

وفي ظل غياب قيادة روحانية حقيقية في اسرائيل، هناك أهمية كبيرة لدور رؤساء السلطة والسياسة (سوية مع قيادة العالم اليهودي) كمربين للجمهور من أجل تقوية الرابطة اليهودية – الصهيونية.

– مجموع مشاكل دولة اسرائيل يستوجب «مجتمعاً مجنداً»، يشترك الفرد فيه في فعاليات هدفها تقدم قيم المجتمع عموماً.

مطلوب، إذاً، انقلاب فكري – قيمي، حيث ان رياح الخصخصة ووضع الفرد فوق الجماعة باتت تشغل حيزاً في الثقافة الاسرائيلية.

وكما ذكرنا اعلاه فهناك أهمية، بشكل خاص، للوعي الادراكي والشعوري بأن اسرائيل هي دولة يهودية – صهيونية، وان ضمان وجودها لأمد طويل يستلزم جهداً مشتركاً يتعالى عن البحث الشخصي اللاهث وراء «حياة جديدة» بهذا المفهوم أو ذاك، خلافاً لروح العصر الراهن، التي تكرس الفردية وتضع «الفرد ذا السيادة» في المركز، من الحيوي الاستمرار في تجنيد الفرد من أجل المشاركة الفاعلة بل وحتى المتحمسة في المبادرات التي تخدم الجماعة كجزء من حياته وتحققه الذاتي، هناك مكان، مثلاً، لاعادة تأسيس حركات الشبيبة والطلبة الجامعيين الصهيونية، وتقوية الدلالة التربوية والمهمات القومية التي ينطوي عليها واجب الخدمة العسكرية والقومية وغير ذلك.

– لا شك ان الفجوات الاقتصادية المتعاظمة في المجتمع الاسرائيلي تنتقص من شعور العدالة الاجتماعية، ومن غير الواضح كثيراً مبلغ المس الذي الحقته هذه الفجوات حتى الآن بالتضامن الاجتماعي – القومي، ويجدر باسرائيل، بطبيعة الحال، ان تعمل وتوجّه من اجل القضاء على الفوارق الطبقية الاجتماعية – الاقتصادية ، كما هو متبع في المجتمعات الديمقراطية المتطورة والمتنورة، مع ذلك فإن التضامن الاجتماعي لا يلزم بأن يكون هناك اجماع في غالبية المواضيع الاجتماعية، وما من تناقض بينه وبين الخلافات في الآراء، وحتى بينه وبين وجود «شروخ» ، الأساس المطلوب كقاعدة داخلية للأمن القومي هو التماثل المتبادل في كل ما يتعلق بالصمود أمام التهديدات والعنف، والجاهزية للاسهام في الأمن المشترك، يمكن التقدير بأن ثمة تضامناً على نطاق كبير في الجمهور اليهودي رغم

وجود مشكلة عويصة من جراء الخلافات في الآراء السياسية والقيمية.

ما من طريق واضحة لمواجهة هذه القضية عدا الارتكاز الاضافي على زعماء ومبدعين لكي يعملوا في تثقيف الجمهور الواسع.

* ثمة خوف من أن مجرد الاهتمام الفائق بالفجوات والشروخ في المجتمع الاسرائيلي يثير الانطباع لدى انصار إلحاق الاذى بأسرائيل، بأنها أصبحت مجتمعاً متراخياً، وان روحها قد سقطت.

* الروح الصلبة يمكن المحافظة عليها بواسطة عدم تعريض الجمهور لتخويف لا حاجة له، لقد اجتاز المجتمع الاسرائيلي – اليهودي صدمات عديدة، فبالاضافة الى الهولوكوست وذاكرتها، لا تزال طازجة في وعينا الحروب والارهاب والانتفاضات، ان التسمُّر أمام الصدمات يمس بجوهر قرارات السلطة بسبب المشاعر العميقة التي تؤثر على آراء الجمهور، القلق الشعبي يصعّد عدم التسامح نحو الاطلاقية، ويؤدي إلى التمسك بنماذج وصور عالمية تبسيطية وإلى البحث عن أجوبة أحادية الدلالة، والى الانطباع الفائق من أحداث عابرة من خلال الميل الى ردات فعل زائدة.

ان سياسة شاملة لمعالجة منسوب القلق الشعبي المرتفع، وتقليص الصدمات الزائدة، هي خطوة مطلوبة وملحّة.

الأدوات المتاحة في سبيل ذلك هي:

– سلوك حذر لقباطنة الدولة ورجال الأمن، لجهة عدم زيادة العبء على الخوف الشعبي من خلال حديث زائد حول «أخطار» ماثلة على اسرائيل.

– الوقوف ضد نبرة الذهول والتخويف، التي تفشت في أجزاء من وسائل الاعلام (بدون التدخل في حرية التعبير عن الرأي).

– تحسين أداء رؤساء السلطة «كمربين للجمهور» بواسطة وضع احداث صدمة حقيقية من تاريخ الصهيونية ودولة اسرائيل في منظور صحيح، عبر التشديد على ان نجاح المشروع اليهودي – الصهيوني – الاسرائيلي مقرون حتماً بفترات مدّ وجزر، وأيضا بأزمات واخفاقات مؤقتة.

* هناك دور غاية في الأهمية، بل وحتى حاسم، لنظام الحكم والسلطة في نسج مستقبل دولة اسرائيل، خلافاً للوضع في دول عديدة اخرى فإن المشروع الصهيوني هو مشروع ناجح حقاً غير انه لا يزال في ذروة مسيرته، انجازات الماضي لم تبلغ بعد نقطة اللاعودة، التي تضمن نجاحاً واضحاً في المستقبل أيضاً.

يجدر بأصحاب القرار ان يتذكروا ان الظروف تتغير بسرعة، وأن الذي عمل لصالح اسرائيل في الماضي من شأنه ان يؤدي الى فشل ذريع في المستقبل، ورغم الأهمية التي يعزوها مجتمع مدني، بجماعاته ومنظماته، لأفضليات الخصخصة ولتأثيرات العولمة وحقول القوة الخارجية، فإن اسرائيل تقف أمام خيارات وتحديات في مقدرة الحكم المركزي فقط، ومن حقه، ان يحسمها من ناحية ديمقراطية.

* رغم الانجاز الكامن في انشاء ديمقراطية حيوية فإن اسرائيل كيّفت لنفسها انظمة حكم فاسقة في كل ما يتعلق بمشتقات أنظمة الحكم، من ناحية مقدرة بلورة ارادة قومية واعطاء وزن لأية احتياجات بعيدة المدى، واتخاذ قرارات حاسمة مدروسة وتنفيذ قرارات، وبين الخطوات الملحة المطلوبة الآن:

– بناء نظام الحكم من جديد، في اطار هذا البناء تجري زيادة الاستقرار السياسي وتقليص عدد الأحزاب عن طريق إحداث تغييرات في طريقة الانتخابات. ان الاجراء التشريعي، منذ بداية التسعينيات، لتغيير قانون أساس الحكومة، غايته التغلب على الشرخ الحاصل في ثقة الجمهور الواسع بقيادته، وكانت هذه محاولة لبناء أسس طريقة رئاسية «رخوة» – لكن بسبب اكراهات سياسية تم اعتماد الطريقة كـ«برلمانية خصوصية» ينبغي استكمال الاجراء التشريعي مذ ذلك الوقت، وتعزيزه بواسطة دستور والتقدم الى الأمام صوب طريقة رئاسية «رخوة» تخفف من السيولة، وعدم الاستقرار الحزبي السياسي الراهن.

– مطلوب تركيز قوة ديمقراطية لحاجات سياسية حكومية عامة، بمساعدة رئاسة حكومة قوية على اجهزتها كافة، مثل مجلس للأمن القومي، يضمن قيام الاندماج وعرى الصلة الوثقى الضرورية في مجالي الخارجية والأمن، وكذلك مجلس مماثل للاقتصاد والتربية والمجتمع تناط به مهمة جوهرية، هي انجاز غايات الاندماج وعرى الصلة الوثقى، واعطاء أفضلية للأمور المطلوبة في هذه القضايا، حسبما

تم اقتراحها في هذه الوثيقة.

– يجب تشييد الخدمة الجماهيرية العامة والاشتراك فيها حسب مبادئ حكم الموهوبين (مريطوقراطية) والتفوق الشخصي، من خلال الغاء تسييس أجهزة السلطة (بما في ذلك الجيش) وتعميق قيم سلطة القانون، والتشديد على سيادة المستوى المدني.

* في اطار نأي المجتمع الاسرائيلي عن قيم «المجتمع المجند»، اضمحل أيضاً الوعي حيال «النخبة الخادمة»، أحد مؤشرات العصر الراهن يكمن في التنوع المعطوب الذي اتخذه مصطلح «نخبة»، وهذا التنوع يؤدي الى تأثيم اسهامها الايجابي المتوقع، إذ ان الميزات المنسوبة لـ«النخبة» كانت وتبقى التعالي فوق المصلحة الشخصية أو الفئوية أوالقطاعية، والسلوك بصورة رسمية بمصداقية واستقامة، من خلال الولاء للخدمة الجماهيرية والشأن العام، يجب الكف عن سلوك التحقير الشعبوي لهذه الميزات، والعودة الى اعتبارها مثالاً يحتذى.

* مطلوب لاسرائيل قيادة شجاعة – مستقيمة وصادقة، حازمة وموثوقة ، حساسة لما يحيط بها، وللعنصر البشري، تسلك مسلكاً رسمياً عبر التعالي على المصالح السياسية الضيقة، وتكون لها رؤيا وخطط عملية بعيدة المدى تضمن وجود اسرائيل باعتبارها الدولة اليهودية للشعب اليهودي.

وقائع المؤتمر

يوم الثلاثاء ، ١٩ كانون الاول ٢٠٠٠

١٧,٠٠ – الجلسة الافتتاحية : ماهية المناعة القومية .

* رئيس : د . عوزي أراد، رئيس المعهد للسياسة والاستراتيجية في المركز متعدد المجالات، هرتسليا،ورئيس المؤتمر، « مبادئ المؤتمر ومقاربته » .
* البروفيسور اوريئيل رايخمان، رئيس المركز متعدد المجالات هرتسليا، تحية .
* كلمة رئيس الدولة، موشيه قصاب .
* البروفيسور يحزقئيل درور، قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، « قواعد داخلية للأمن القومي لدولة اسرائيل » .
* البروفيسور غبرئيل بن دور، رئيس مركز الأمن القومي في جامعة حيفا، « مواقف في المجتمع الاسرائيلي حيال المناعة القومية » .

١٩,٠٠ – وجبة عشاء .

* الجنرال (احتياط) مئير عميت، رئيس المركز لميراث الاستخبارات،تحية .
* الجنرال عوزي ديان، مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الأمن القومي – مكتب رئيس الحكومة، « ماهية الأمن القومي » .

يوم الأربعاء ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠

٨,٣٠ – الجلسة الثانية : ميزان التسويات وثباتها المستقبلي .

* رئيس : د . ألون ليئال ، مدير عام وزارة الخارجية .
* عضو الكنيست اوريئيل سافير، « ميزان العملية السياسية » .
* بريغادير جنرال عاموس غلعاد، رئيس وحدة الأبحاث، الاستخبارات العسكرية، « مواقف عربية ازاء العملية السياسية » .
* السفير د . دوري غولد، رئيس المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، « سياسة بديلة في

العملية السياسية».

* البروفيسور ارنون سوفير، نائب رئيس مركز الأمن القومي في جامعة حيفا، رئيس طاقم التفكير، «جوانب جيو– ديمغرافية في التسويات».

* نقاش: كلمة افتتاحية – البروفيسور سامي سموحة، قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا في جامعة حيفا.

١١,٠٠ – الجلسة الثالثة: الولايات المتحدة – ادارة جديدة، اتجاهات جديدة.

* رئيس: شولا باهط، مديرة مشاركة في اللجنة اليهودية – الأميركية.

* د. روبرت ساطلوف، مدير عام معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، «السياسة الاقليمية للادارة الجديدة».

* السفير زلمان شوفال، «غايات اسرائيلية لدى الادارة الجديدة».

* ديفيد هاريس، مدير عام اللجنة اليهودية – الاميركية، «مكانة الجالية اليهودية في الحلبة الاميركية».

* نقاش: يفتتحه

* دان هلفرين، مدير عام شركة ايفتيك.

* د. ديفيد وورمزر، باحث في المعهد الاميركي لأبحاث السياسة العامة.

١٣,٣٠ – وجبة غداء.

* البروفيسور اوريئيل رايخمان، رئيس المركز البين المجالي هرتسليا، تحية.

* رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو، «المناعة، القوة والسياسة».

١٤,٣٠ – الجلسة الرابعة: الاقتصاد والمناعة القومية.

* رئيس: البروفيسور يعقوب نئمان.

* دانييل دورون، مدير المركز الاسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، «التعاظم الاقتصادي – كيف؟»

* بناس لنداو، مدير عام مشارك لخدمات المعلومات التجارية في اسرائيل، «خطوات لزيادة المنتوج الاقتصادي».

* دافيد بوعز، مدير عام المبادرات والاستشارة التجارية، «توزيع الموارد في ميزانية الأمن».

* يعقوب ليفشيتش، رئيس مجلس ادارة الصناعات العسكرية في اسرائيل، «دور الصناعات الأمنية في المناعة القومية».

* نقاش: يفتتحه
* د. ليئورا مرديدور.
* البروفيسور أمير برنيع، عميد مدرسة أريسون لادارة الأعمال في المركز البين مجالي هرتسليا.

١٧,٠٠ – الجلسة الخامسة: القوة التكنولوجية والمناعة القومية.

* رئيس: الجنرال (احتياط) عاموس يارون، مدير عام وزارة الأمن.
* د. شلومو كليش، مدير عام مجموعة «جيروزاليم غلوبال»، «التكنولوجيا المتقدمة كمدماك في المناعة القومية».
* الجنرال د. يتسحاق بن يسرائيل، وزارة الأمن، «الرابطة بين البحث والتطوير الأمني والمدني».
* آفي بيرغر، مراقب حسابات «بيئة محفزة على التكنولوجيا المتقدمة».
* دان فيلنسكي، رئيس شركة Applied Materials، «تنمية المورد البشري».
* عضوالكنيست موشيه آرنس، «محطات تكنولوجية لاسرائيل».
* نقاش: يفتتحه –
* د. آرنه بري.
* يوسي هولندر.

١٩,٣٠ – وجبة عشاء.

* البروفيسور غاليا غولان، مدرسة لاودر للسلطة، تحية.
* عضو الكنيست شمعون بيريس، وزير التعاون الاقليمي (أيام حكومة باراك)، «استراتيجية سياسية لاسرائيل».

يوم الخميس، ٢١ كانون الأول ٢٠٠

٨,٣٠ – الجلسة السادسة: البيئة الاستراتيجية المستقبلية.

* رئيس: الجنرال (احتياط) يتسحاق حوفي.
* الجنرال عاموس مالكا، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، «تكهن التهديدات الاستراتيجية».
* الجنرال (احتياط) ايتان بن الياهو، رئيس طاقم التفكير، «من تكثيف منخفض الى ردع شامل».
* الكولونيل (احتياط) د. شموئيل غوردون، «قتال في تكثيف منخفض».
* نقاش: يفتتحه –

* البروفيسور اليوت كوهين، كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونس هوبكينس.

١١,٠٠ – الجلسة السابعة: ميزان الدفاع والردع.

* رئيس: شبتاي شفيط، رئيس «الموساد» السابق.
* الجنرال شاؤول موفاز، رئيس هيئة أركان الجيش، «التحديات أمام الجيش الاسرائيلي».
* عضو الكنيست دان مريدور، رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية «أسس في مفهوم الردع».
* نقاش: يفتتحه –
* بريغادير جنرال (احتياط) عاموس غلبوع.

١٣,٠٠ – وجبة غداء.

* الجنرال (احتياط) افيغزر يعاري، تحية.
* عضو الكنيست الجنرال (احتياط) اريئيل شارون، «أمن اسرائيل – أمس وغداً».

١٤,٣٠ – الجلسة الثامنة: المجتمع والتربية والمناعة القومية.

* رئيس: البروفيسور حاييم هواري، رئيس معهد وايزمان للعلوم.
* البروفيسور يدين دودائي، قسم أبحاث الدماغ في معهد وايزمان للعلوم، «المركب الاجتماعي في الأمن القومي».
* البروفيسور أفيشاي برورمن، رئيس جامعة بئر السبع، «الفجوات الاجتماعية والمناعة القومية».
* د. شمشون شوشاني، رئيس طاقم التفكير، «استنفاد أجهزة التعليم».
* الجنرال (احتياط) متان فيلنائي، وزير العلوم والثقافة والرياضة، «العلوم والأمن القومي».
* نقاش: يفتتحه –
* عضو الكنيست يوسف لبيد، رئيس حزب «شينوي».
* البروفيسور نحاميا ليف – تسيون، رئيس لجنة التخطيط والميزانيات في مجلس التعليم العالي.

١٧,٠٠ – الجلسة التاسعة: المشروع الصهيوني والشعب اليهودي.

* سالي مريدور، رئيس الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي، «مركز الشعب اليهودي في ميزان المناعة القومية».
* افرايم هليفي، رئيس «الموساد» للمخابرات والمهمات الخاصة، «الروح الصهيونية وأمن اسرائيل».

١٩,٠٠ – الجلسة الختامية

* رونالد س. لاودر، رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة.
* البروفيسور ايهود شبرنتساك، عميد مدرسة لا دور للسلطة والدبلوماسية والاستراتيجية.

* د. عوزي اراد، رئيس المعهد للسياسة والاستراتيجية، في المركز متعدد المجالات » هرتسليا، ورئيس المؤتمر، « نتائج المؤتمر ».
* البروفيسور اوريئيل رايخمان، رئيس « المركز متعدد المجالات ».
* رئيس الحكومة ووزير « الأمن » الجنرال (احتياط) ايهود باراك، « ميزان المناعة والأمن القومي ». (اعتذر عن المشاركة في اللحظة الأخيرة).

المؤسسات المشاركة والراعية

* صندوق قيساريا، ادوموند بنيامين دي روتشيلد.
* وزارة الأمن.
* اللجنة اليهودية – الأميركية.
* مركز الأمن القومي، جامعة حيفا.
* الوكالة اليهودية والمؤتمر الصهيوني العالمي.
* مجلس الأمن القومي، ديوان رئيس الحكومة.
* المركز الاسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.
* المركز لميراث الاستخبارات.

هيئات المؤتمر

الرئاسة

البروفيسور حاييم هراري، الجنرال (احتياط) يتسحاق حوفي، الجنرال (احتياط) مئير عميت، البروفيسور اوريئيل رايخمان، شبتاي شفيط، السفير زلمان شوفال ، البروفيسور ايهود شبرنتساك.

الرئيس

د. عوزي أراد.